١٩٦٧/٣/١٨

كلمة الرئيس جمال عبدالناصر

فى افتتاح مؤتمر الإنتاج
أمام رؤساء مجالس الإدارات

■ **أيها الإخوة :**

فيه نقطة هامة على خط سير العمل الوطنى وتقدمه.. حرصت علـــى أن ألتقى بكم هنا، وفى تقديرى أن الوقت قد حان لحوار تتفاعـــل فيـــه المبـــادىء والتجارب.. الأفكار والتطبيقات.. الخطط والنتائج.. نخرج بعده بصورة أكثـــر وضوحاً وأكثر تحديداً، تساعدنا على مواصلة السير نحو هدفنا من أقرب الطرق وأسلمها بالخطوة الواثقة وبالسرعة الواجبة .

ونحن – أيها الإخوة – نعيش عصراً تحكمه انطلاقة هائلة نحو التقـــدم، وذلك شىء رائع بمقدار ما هو مروع، ذلك أن التقدم سوف يصبح فى الحقيقـــة هو الخط الفاصل بين الحرية وبين التبعية، بل أكاد أقول بين الحياة بكل ما تمثله وتعنيه وبين مجرد الوجود الذى يكاد لضحالته أن يكون عدماً .

أى أن التحدى الذى يواجهنا هو: إما أن نتقدم ونكون أحرار.. أن نتقـــدم ونكون أحياء.. أو.. نقف.. ثم نتخلف باتساع المسافة بيننا وبين المتقدمين.. ثـــم لا نجد الحرية.. وبعدها لا نجد الحياة .

وما نستهدفه فى هذا الاجتماع بالدرجة الأولى – ومن هنا كان حرصـــنا عليه وأملنا فيه – هو أن ندرس بعض الجوانب فى أسلوب عملنا نحو التقـــدم، وأن نلقى عليها أضواء كاشفة ومركزة تمنحنا جميعاً يقين الرؤية الواضحة .

وفى هذا الصدد، فإنى أود من جانبى أن أضع أمامكم النقط التالية محددة ومفصلة :

أولاً: لا أظننى فى حاجة إلى أن أعيد عليكم وصف أحوال المجتمع المصرى القديم الذى كان شعبنا يعيش فيه قبل الثورة، فأنتم تعرفون الكثير عنه، وبعضكم عاشه وعانى من ظروفه .

وقد كان هذا المجتمع محكوماً بضغطين :

الضغط الأول: أنه كان مجتمعاً بطىء النمو، بل إنه طبقاً للإحصائيات العلمية وصل إلى حالة كاملة من الركود خلال أربعين سنة ما بين ١٩١٣ إلى سنة ١٩٥٣، ففى هذه الفترة كانت نسبة النمو فيه لا تزيد على متوسط قدره ١,٥ فى المائة سنوياً، وهى نسبة نمو كانت الزيادة فى عدد السكان تستوعبها، ومعنى ذلك أنه خلال هذه السنوات الأربعين لم يطرأ تغيير يذكر على حالة المجتمع المصرى .

والضغط الثانى: أن هذا المجتمع - إلى جانب ركوده - كان يعيش فى حالة خلل محزن بتأثير التفاوت بين الطبقات. ويكفى أن نذكر أن نصفاً فى المائة من السكان فى هذا المجتمع كانوا يحصلون على نصف دخله القومى كله، ولقد قلت السكان ولم أقل المواطنين؛ لأن الواقع المر كان يشهد أن الطبقة الممتازة التى تقتطع لنفسها نصف الدخل الوطنى كله كانت خليطاً من العناصر الأجنبية، تسكن فى مصر بعض وقتها ولكنها لا تعيش الحياة المصرية .

ثانياً: من هذه الأوضاع ومن تفاعلها بظروف العصر، فإن الحل الاشتراكى فرض نفسه بغير بديل كطريق للتقدم الاجتماعى والاقتصادى .

ولقد كانت الإشارات إلى هذا الحل واضحة فى الضمير المصرى من قبل الثورة، وعبرت عنها بطريقة أمينة مبادىء الثورة الستة التى تعرفونها، والتى وضعت للتطبيق بعد انتقال سلطة الدولة إلى يد إرادة الثورة، وبدأت عملية التحقيق بقانون الإصلاح الزراعى الأول، ثم إسقاط قمة تحالف الإقطاع ورأس المال المتمثلة فى أسرة محمد على، ثم استرداد قناة السويس وتمصير المصالح

البريطانية - الفرنسية، ثم الاحتفاظ بها فى إطار الملكية العامة، ثم تأميم البنك الأهلى وبنك مصر، حتى جاء التحقيق العظيم للقرارات الاشتراكية فى يوليو سنة ١٩٦١، وتدعيمها بعد ذلك بقرارات أغسطس سنة ١٩٦٣ .

وفى ذلك الوقت - كما تذكرون - فإن المسألة لم تكن مجرد استرداد، وإنما كانت إلى جانب ذلك، وبدرجة أكبر مسألة إضافة وتوسيع، ولقد أقيم مجلس الإنتاج بعد شهور من الثورة، وتولى إقامة عدد من المشروعات الهامة، ثم أنشئت أول وزارة للصناعة فى سنة ١٩٥٦، وقامت على الفور - تحت ظروف الحصار الاقتصادى الذى أعقب حرب السويس - بوضع خطة ثلاث سنوات للصناعة مهدت فى الحقيقة لخطة التنمية الشاملة بعد ذلك .

ثالثاً: بكل ذلك وبمقوماته الفكرية وبآثاره العملية؛ أى بالتفاعل الخلاق بين الفكر والتطبيق، فلقد أصبح مؤكداً بعد سنة ١٩٦١ أن القطاع العام الذى تحقق بتقدم شجاع على طريق التحول الاشتراكى، قد أصبح بدوره أول القوى المسئولة على مواصلة تقدم أشجع نحو أهداف الكفاية والعدل .

ومع الحقوق والتأمينات الاجتماعية التى كفلتها القرارات الاشتراكية، فإن دور القطاع العام والآمال المعلقة عليه راحت تكتسب قوة متزايدة كل يوم، ومع اتساع نطاق الأمل والتطلعات المشروعة للجماهير، فإن مسئولية القطاع العام أصبحت مسئولية أكبر وأضخم خصوصاً إذا أضفنا إلى الأمل والتطلعات المشروعة للجماهير ظاهرة النمو المطرد فى نسبة زيادة السكان .

ونلاحظ فى هذا الصدد أن التحولات الاجتماعية العميقة التى شهدها المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة أحدثت آثارها فى هذا الموضوع، ذلك أن زيادة السكان لم تحدث لأن نسبة زيادة المواليد فى مصر قد زادت عما كانت عليه، فإن الإحصائيات العلمية تؤكد بطريقة قاطعة أن نسبة المواليد ثبتت على حالها، لكن نسبة الوفيات هى التى انخفضت بطريقة ظاهرة .

رابعاً: ولقد تحمل القطاع العام - باعتباره القوة الأساسية الضاربة لطاقة الإنتاج الوطنى - مسئولية تنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى .

وإذا كانت هذه الخطة قد نجحت فى بلوغ نتائج قيمة استطاع بها معدل النمو أن يستبق معدل زيادة السكان بطريقة واضحة ومؤثرة؛ إذ استطاع بها معدل النمو أن يحقق خلال سنوات الخطة زيادة سنوية قدرها ٦,٥ فى المائة، فإن الجزء الأكبر فى هذا النجاح يعود إلى القطاع العام .

إن القطاع العام لم ينجح فقط في تحقيق انتقال مأمون للجزء الأكبر من الطاقة الإنتاجية المصرية - خصوصاً فى مجال الصناعة والتجارة - من الملكية الاستغلالية إلى الملكية الاشتراكية، وإنما أضاف إلى ذلك أيضاً نجاحاً أبعد فى زيادة إنتاج الطاقة القديمة، وفى أن يضيف إليها من الطاقات ما ضاعف قدرته؛ وذلك عمل عظيم بأى مقياس برغم ما قد نلاحظ من أوجه القصور أو حالات الانحراف .

ولابد أن نتذكر دائماً ونحن نسمع النقد يوجه إلى القطاع العام لبعض ما قد يلاحظ من جوانب القصور أو حالات الانحراف فيه أن السبب الرئيسى لذلك النقد، سبب صحى فى معناه الأصيل؛ إذ هو إحساس بالملكية الشعبية للقطاع العام. إن الجماهير لا توجه نقداً إلى القطاع الخاص؛ لأن ما يجرى لا يعنيها وليس موضع اهتمامها وحرصها .

خامساً: ولقد كان ضرورياً على أى حال بعد إتمام تنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى من إعادة النظر فى ظروف عمل القطاع العام، وذلك حتى يتمكن من مواجهة مسئولياته المتزايدة بكفاءة متزايدة أيضاً .

ولقد أعيد تنظيم علاقات العمل حيث اقتضت الأمور ذلك، كما أن مراجعة هامة قد جرت فيما يتعلق بالقيادات المسئولة فيه، ولقد تمت هذه العمليات الضرورية واستقر كل شئ فى مكانه، كما استقر كل مسئول فى مكانه .

وفى نفس الوقت فإن عملية مراجعة لظروف العمل الوطنى كله أسفرت عن وضع خطة للإنجاز تبلغ الاستثمارات المقدرة لها ١٢٩٠ مليون جنيه، يخص قطاع الصناعة والكهرباء ٥٢٧,٥ مليون جنيه، إلى جانب ١٨٠ مليون جنيه للنقل والمواصلات لا يدخل فيها مبلغ ٣٨ مليون جنيه مخصص لاستثمارات قناة السويس، إلى جانب ١١٩ مليون جنيه للإسكان، إلى جانب

٥٦ مليون جنيه لاستثمارات الخدمات الاجتماعية الجديدة، وهذه الخطة سوف توضع فى أيديكم فور إقرارها من مجلس الأمة ليصبح تنفيذها شاغلكم ومسئوليتكم .

سادساً: فوق ذلك فإن هذه الخطة بكمال تحقيقها لن تكون مجرد مشروعات تحققت، وإنما هى جسر من مرحلة إلى مرحلة، وهى فى الحقيقة تمهيد لانطلاق أكبر والنجاح فيها سوف يقربنا من غرضين لهما بالغ الأهمية فى تحقيق الأمل الوطنى :

أولهما: الدخول الفعلى إلى الصناعات الثقيلة، والثانى: الاقتراب من هدف الاعتماد على النفس. يضاف إلى ذلك النجاح فى تنفيذ هذه الخطة يعتبر مواجهة صحيحة للضغط الاقتصادى الذى يمارس الآن علينا.

سابعاً: إن النجاح له منطلقان إلى بلوغ غايته:

منطلق مادى يتمثل فى وحدات عمل منظمة تتوفر لها مستلزمات الإنتاج، وذلك أمر تكفلت به عمليات تمت أخيراً وبينها تعيينات رؤساء مجالس إدارات المؤسسات والشركات، وبينها وضع خطة الإنجاز ذاتها.

ثم منطلق فكرى يتمثل فى مجموعة من المسلمات، لابد أن يلتقى عليها اتفاقنا ولنطرح بعضها الآن:

١- أن الاشتراكية ليست متاهات فلسفية وليست شعارات ذات طنين.

الاشتراكية فى النهاية بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيأين من أفرادها رجالاً ونساءاً.. بيت مفتوح للصحة، وللعلم، وللثقافة مظللاً بالأمان الاجتماعى ضد المفاجآت ، متفاعلاً مع غيره من البيوت السعيدة، مشتركاً معها فى الاهتمام العام بأمر وطنه وبأمر أمته وبأمور العالم الذى يعيش فيه.

٢- أن الإنتاج هو الأساس لتحقيق الاشتراكية، ومن ثم فإن خدمة أهداف الإنتاج هى معيار الإخلاص للاشتراكية.

٣- إذا كان الإنتاج أداة تحقيق أهداف الاشتراكية، فإن الإدارة هـى أداة تحقيق أهداف الإنتاج.

والإدارة علم له قواعده وله أصوله، وهو فى تطوره يتبع منهجاً علمياً ولا يتطور بالمصادفات أو بالشعارات أو بالنوايا الحسنة وحدها. ولقد أصبحت الثورة الإدارية من أبرز سمات عصر التقدم الذى نعيشه. وليس هناك علم إدارة اشتراكى وعلم إدارة رأسمالى بنفس مقياس أنه ليس هناك مثلاً علم نووى اشتراكى وعلم نووى رأسمالى. هناك علم نووى واحد والذى يحدد الهوية الاشتراكية أو الرأسمالية له هو نوع المجتمع الذى يوجد فيه هذا العلم.

وكذلك علم الإدارة.. أنه واحد فى قواعده وأصوله وتطوره المنهجى. إن علم الإدارة فى كل المجتمعات هو علم تحريك وسائل الإنتاج لتحقيق أكفأ وأعلى نسبة نمو فيها. والفارق بين الاشتراكية والرأسمالية فى هذا الصدد هو من الذى يملك وسائل الإنتاج، وإلى من يذهب عائده، على أن تكون عملية الإنتاج بالطبع داخل قوانين المجتمع الذى تجرى فيه وتحت رقابته وضمن تخطيطه الشامل.

٤- يترتب على ذلك أن يكون رئيس مجلس إدارة كل وحدة من وحدات الإنتاج هو المسئول الأول عن قيادة العمل فيها، وأن يعرف تماماً أنه المعرض للحساب، بالثواب أو العقاب فى حالتى النجاح والفشل.

ويتصل بذلك أن يكون أساس الحساب معروفاً من قبل ومقرراً. إن الحساب بالدرجة الأولى يجب أن ينصب على عاملين:

العامل الأول: حساب الأداء؛ أى الالتزام بما هو مطلوب من وحدته الإنتاجية وفقاً للخطة، ولما التزم به فى تنفيذها؛ كماً وكيفاً.

والعامل الثانى: حساب الادخار؛ سواء تمثل فى شكل أرباح أو احتياطيات أو استثمارات جديدة. ويجب أن نركز فى هذا الصدد على أن وحدات الإنتاج فى القطاع العام هى أقدر الأوعية على تكوين المدخرات.

٥- أن الأجر يجب أن يرتبط بالعمل وقيمته فى وحدات الإنتاج.

والاشتراكية ليست مساواة معصوبة العينين تعطى لكل الناس بنفس المقدار مهما اختلفت قدرات كل منهم وقيمة عمله. المساواة فى الاشتراكية هى المساواة فى الفرصة المتكافئة التى هى الرد الاشتراكى على الامتيازات الطبقية، وبعد الفرصة المتكافئة لكل مواطن، فإن كل مواطن هو الذى يحدد لنفسه وبقدراته الذاتية دوره فى المجتمع، ومقدار ما يحصل عليه من هذا المجتمع.

٦- أن المال العام له حرمة لابد أن تفوق تصورنا لحرمة المال الخاص فى المجتمع الرأسمالى.

وحماية هذا المال العام والحرص عليه واجب لابد من أن يعمق فى الضمير والوجدان الشعبى، وأن يتأكد إلى جانب غيره من القداسات شأنه شأن كرامة الوطن وسلامة حدوده وحق التعبير الديمقراطى وغيرها من القيم الرأسية.

ثامناً: أن سلامة العمل داخل وحدات الإنتاج تتصل اتصالاً مباشراً بسلسلة العمل والإنتاج كله الذى يبدأ بالخطة التى تضعها سلطة الدولة، ثم يتولى الوزير توجيهها باعتباره المسئول السياسى الممثل لسلطة الدولة فى دائرة اختصاصه، ثم تتولى المؤسسة تنسيق العمل فيما بين وحدات التنفيذ؛ لكى يبدأ التنفيذ الفعلى داخل وحدات الإنتاج المتخصصة.

إن الشركة التى هى وحدة الإنتاج فى القطاع العام هى شخص قانونى مستقل، وينبغى أن يكون له استقلاله الذاتى الذى يطلق كل قواه الإنتاجية بدون أية عراقيل أو عقبات.

تاسعاً: أن ذلك يستتبع التساؤل عن دور التنظيمات السياسية والنقابية داخل وحدات الإنتاج.

وسأتكلم أولاً عن دور التنظيمات السياسية بادئاً بتعريف عام لمعنى التنظيم السياسى.

إن التنظيم السياسى لأى قوة من قوى الشعب فى أى بلد من البلدان هو وسيلتها للوصول ديمقراطياً إلى سلطة الدولة لكى تضع هذه السلطة فى خدمة

مصالحها، وذلك هو معنى ما جرى التعارف عليه من القول بأن الحزب هو التنظيم السياسى للطبقة.

والتنظيم السياسى فى مصر – الذى هو الاتحاد الاشتراكى – يمثل تحالفاً لقوى الشعب العاملة يضم داخله أكثر من طبقة، ولكنه يسعى بالكفاية والعدل نحو تذويب الفوارق بين الطبقات.

ومعنى ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم سياسى يسعى إلى أن يحقق، ويضمن وضع سلطة الدولة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة وفى خدمة مصالحها.

إن ذلك التصور العام يحدد دور الاتحاد الاشتراكى على كل المستويات ؛ أن يعمل سياسياً، ويوسع قاعدة عمله ويكسب فى كل يوم بالوعى والفهم جماهير جديدة تعزز بقاء سلطة الدولة ديمقراطياً فى يد تحالف قوى الشعب العاملة، ثم أن يتأكد من أن سلطة الدولة تخدم مصالح هذا التحالف لقوى الشعب العاملة.

وعلى مستوى وحدات الإنتاج فإن عمل التنظيمات الشعبية سياسى بطبعه؛ يتمثل فى التوعية وإدارة المناقشات وكسب الجماهير المترددة والتفاعل التام مع العمل السياسى العام كله – من ناحية – ومن ناحية أخرى متابعة العمل فى وحداتها والاطمئنان إلى سيره الكفء فى الخطوط المقدرة له، وذلك دون تدخل على الإطلاق فى عملية الإنتاج ذاتها أو فى تفاصيلها. فإذا كان لديها ما تلاحظه عليها كان أمامها أن تتصل فى شأنها برئاساتها فى التنظيم السياسى، وإذا حاولت التنظيمات السياسية فى وحدات الإنتاج أن تتدخل فى عملية الإنتاج ذاتها وفى تفاصيلها تدخلاً مباشراً، فإنها بذلك لا تكون قد خرجت على مهمتها فحسب؛ وإنما تكون قد أساءت إلى هدف الإنتاج وسيلة تحقيق الاشتراكية، فضلاً عن أنها باحتمالات ازدواجية السلطة سوف تميع المسئولية وتحول دون حساب حقيقى للمسئولين عن أى تقصير أو انحراف.

وفيما يتصل بدور اللجان النقابية، فإن مهمتها الأساسية داخل وحدات الإنتاج هى أن تسهر على تطبيق التشريعات العمالية، وأن تشارك فى رفع مستوى كفاءة أعضائها ودخلهم، وبالتالى عن طريق تنمية المهارات الفنية، ثم

أن تقوم برعاية النشاط الاجتماعى والثقافى، فضلاً عن مساهمتها بأية مقترحات قد يكون من شأنها زيادة الإنتاج.

أيها الإخوة :

لقد عرضت لكم بعض النقط محدده ومفصلة؛ لكى يمكن أن يدور على أساسها حوار مثمر ومفيد.

وأنتم هنا تمثلون قوة ضاربة فى مقدمة طاقات الإنتاج الوطنى. أنتم هنا تمثلون ٤٨ مؤسسة، و٣٨٤ شركة يصل إنتاجها السنوى إلى ١٣٥٨ مليون جنيه.

أنتم إذن قوة قادرة على الفعل وعلى التحقيق.

فضلاً عن ذلك فأنتم هنا صفوة القادة الإداريين فى هذا البلد الذى يعتز أكثر ما يعتز بثروته البشرية، ويعتمد أصلاً وأساساً على قدرة العمل الإنسانى، والذى يعتبر أن قيمة أية موارد طبيعية تأتية هى أنها فى يده تختلف بالعمل عنها فى يد غيره. وأنتم إذن قوة طليعية عليها الأمل وفيها الرجاء.

ولقد جئتم إلى هذا الاجتماع عن طريق الثقة وحدها، وأنتم بعده إلى مسئولية شاقة مجيدة.

وفقكم الله والسلام عليكم.

١٩٦٧/٣/١٨

مناقشات الرئيس جمال عبدالناصر

مع رؤساء مجالس الإدارات

■ **السيد عبد الحميد السراج (المؤسسة العامة للتأمين):**

سيادة الرئيس .. للمؤسسة بعض المقترحات أوجزها فى نقاط عامة .

أولاً :التحرر من الأوضاع الروتينية :-

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم الشركات والمنشآت فى مادته الرابعة، على أن تظل الشركات محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون، وتستمر الشركات المشار إليها فى مزاولة نشاطها. وجاء بالمذكرة الإيضاحية تفسيراً لهذا النص؛ أنه لما كان هذا التأميم يهدف إلى الإعانة على تحقيق أغراض التنمية، مع التحرر من الأوضاع الروتينية، فقد عملت المادة الرابعة من المشروع على تحقيق ذلك. والملاحظ منذ صدور قانون التأميم أن الأوضاع الروتينية تمتد إلى الشركات المؤممة، عن طريق مد أثر التشريعات الحكومية إلى نطاق الشركات؛ سواء من حيث التشريعات الوظيفية أو المالية أو الإدارية، مما أدى إلى تعطيل حكم النص المتقدم .

فمن ذلك تقيد الشركات بوضع هيكل تنظيمى للوظائف على نسق موحد، بالنسبة لجميع الشركات التى تعمل فى قطاع واحد، مع اختلاف ظروفها وأوضاعها، ثم اشتراط اعتماد هذا الهيكل من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بعد اعتماده من مجلس إدارة المؤسسة، ثم اشتراط اعتماده من الوزير المختص،

ثم اشتراط اعتماده بعد ذلك من مجلس الوزراء عند إضافة أية وظيفة جديدة من الدرجة الثانية فما فوقها .

وهذا يستلزم بالضرورة أن أى تعديل تقتضيه حاجة العمل أو تطور الظروف بالشركة؛ يجب أن يمر بجميع المراحل المتقدمة، مما يؤدى حتماً إلى اضطراب العمل بوضع الشركات داخل إطارات محدودة وجامدة، الأمر الذى يعوق قدرتها على العمل والانطلاق .

ومن ذلك أيضاً إعطاء موظفى الجهاز المركزى للمحاسبات حق الإشراف والتفتيش المتكرر، مع وجود مراقب للحسابات معين من الجهاز نفسه لمراقبة أعمال الشركة من الناحية المالية والمحاسبية، ومن حقه أن يتابع هذه الأعمال عن كثب طوال السنة، ومواصلة الجهاز والشركات بملاحظاته، وهذا تكرار من نفس النوع فى نفس النوع من الرقابة، ويؤدى بالضرورة إلى تعطيل أعمال الشركة، وصرف جهد موظفيها إلى عمل متكرر بدون مبرر .

والمقترح أولاً: بالنسبة للهيكل التنظيمى؛ أن يكون مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة النهائية فى اعتماد هذا الهيكل أو تعديله، وفقاً لمقتضيات الظروف؛ باعتباره الجهة الوحيدة التى يمكن أن تلمس حاجة العمل وتطوره فى الشركات، وحتى يتم التنظيم المطلوب فى الوقت المناسب دون تأخير أو تعويق .

ثانياً: فيما يتعلق بالرقابة المالية؛ أن يقتصر الإشراف المالى والمحاسبى على الشركات على مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات، توفيراً للجهد والنفقات .

ثالثاً: تضافر جهود جميع أجهزة الدولة للعمل على تنفيذ المدخرات :

يجب أن يكون للصيحة التى أرسلتموها يا سيادة الرئيس فى شأن زيادة نسبة المدخرات إلى الحد اللازم، للاكتفاء الذاتى فى تمويل مشروعات التنمية المقررة بالخطة ما أمكن؛ ذلك أن تتضافر جهود جميع أجهزة الدولة لتسير مهمة الهيئات المنوط بها تنفيذ الخطة؛ باعتبار أن قضية الادخار قضية وطنية قومية يجب أن ترتفع إلى مصاف القضايا العامة التى لا تخص قطاعاً معيناً،

وإنما تعتبر واجباً عاماً تساهم فى أدائه جميع القطاعات. وذلك يقتضى أن يوجه السادة رؤساء مؤسسات وشركات القطاع العام جهودهم لتيسير مهمة العاملين فى قطاعات الادخار المختلفة، إما بتسهيل التحامهم بالقواعد الشعبية داخل الشركات، أو بتوفير التوعية اللازمة للادخار عن طريق الندوات والمحاضرات، ووضع اللافتات فى الأماكن المناسبة، وكذلك إصدار التعليمات؛ لتيسير عملية تحصيل أقساط التأمين عن طريق الخصم من مرتبات الراغبين فى ذلك؛ معاونة لهم على انتظام السداد، واستمرار الانتفاع بمزايا التأمين .

رابعاً: إعطاء الأولوية لمشروعات القوانين المقدمة من المؤسسة المصرية العامة للتأمين :

تقدمت – وستتقدم – المؤسسة بعدة مشروعات للتشريعات، تستهدف زيادة المدخرات وبسط قاعدة الادخار على أكبر عدد من المواطنين، وذلك بحثهم على الإقبال على الاستفادة من الإعفاءات الضريبية المقترحة. وترى المؤسسة أن الإسراع فى إصدار هذه التشريعات يمكنها من مضاعفة جهودها، وييسر لها أداء مهمتها بالمساهمة الفعالة فى جمع أكبر قدر من المدخرات، ونشر نشاطها على مستوى القاعدة الشعبية .

الرئيس : بالنسبة للموضوع الأول الخاص بالتحرر من الروتين :

أعتقد إن الكلام اللى اتقال – الاقتراح الخاص بترك الموضوع للمؤسسة – كلام معقول، فيترك للمؤسسة النظر فى الهيكل التنظيمى المقترح فى الشركات على أساس ان احنا ما نزودش الأجور، وطبعاً المؤسسات حتمشى فى هذا الموضوع حسب سياسة الدولة .والأجور – حسب الكلام اللى اتقال قبل كده بالنسبة للحوافز – حتقررها الجمعيات العمومية، سواء كان بالزيادة أو بالنقص حسب الأرباح أو حسب الخسائر؛ فهى دى الحالة الوحيدة اللى ممكن نغير فيها الأجور .

بالنسبة للتعيينات: طبعاً أيضاً بتكون متروكة، ماعدا التعيينات اللى بيصدر بها قرار جمهورى. وبالمناسبة الناس اللى اتفصلوا بقرار جمهورى مايتعينوش فى أى شركة من الشركات إلا بقرار جمهورى، واللى حيعين واحد بدون قرار

بيبقى هو المسئول عن هذا الموضوع؛ لأن أنا عرفت ان بعض الناس اللى طلعوا النهارده فيه كلام فى بعض الشركات علشان تعيينهم. اللى طلع بقرار جمهورى لازم يتعين بقرار جمهورى؛ أقصد بهذا الناس اللى طلعوا من لجنة الرقابة العليا للدولة .

بالنسبة للوظائف القيادية اللى عايزه قرار جمهورى، يبقى لازم يطلع لها قرار جمهورى، والباقى يمشى بالطريقة العادية حسب الجمعية العمومية بالنسبة لزيادة المرتبات أو نقص المرتبات، دا بالنسبة للموضوع الأول .

عبد الحميد السراج؛ إيه رأيك فى الكلام دا؟ ليك اقتراحات ثانية؟

عبد الحميد السراج : لأ.. ماشى سيدى .

الرئيس : بالنسبة للموضوع الثانى الخاص بجهاز المحاسبات، أعتقد أن الأخ حسين الشافعى ممكن يوافق معايا ان المراقبة بتتم عن طريق مراقب الحسابات اللى موجود بالمؤسسة، وكذلك السيد رئيس الوزارة، بالنسبة للموضوع الأولانى كذلك .

بعدين تنمية المدخرات.. احنا الحقيقة... أنا أعتقد ان الناحية الأساسية فى تنمية المدخرات فى الدولة هو العمل فى القطاع العام، اللى هو خاص بالآتى بعد :

عدم زيادة تكلفة العمل، عدم زيادة مستلزمات الإنتاج، عدم زيادة العوادم، عدم زيادة الإسراف، عدم زيادة الفرش والمكاتب والحاجات اللى مالهاش داعى؛ لأن الحقيقة أما بنقول مدخرات.. هو مين اللى حيدخر؟ يعنى العامل النهارده بيدخر إجبارى من ناحية التأمينات الاجتماعية، والموظف أيضاً بيدخر من ناحية المعاش والعمليات اللى بهذا الشكل، إنما بعد كده الحقيقة بالنسبة لطبقة معينة بيكون الادخار عليها صعب. إذن الناحية الأساسية فى الادخار يجب أن تكون – زى ما قلت فى الكلمة اللى سبقت الاستراحة – عن طريق الأرباح، والنتائج اللى انتم بتصلوا إليها فى شركاتكم ومؤسساتك. بعد كده بقى بقية العمليات بالنسبة لتحصيل أقساط التأمين، يعنى التأمين على الحياة، أنا موافق، وأعتقد إن

دا ماشى.. يعنى طول عمرنا بيتخصم أقساط التأمين من الماهيات، يعنى هل اتغير هذا الكلام؟ بيتخصم، وأعتقد إن بالنسبة للموظفين ...

عبد الحميد السراج : فيه مؤسسات تطالب حتى بالأجور !

الرئيس : من الأجور يعنى؟

عبد الحميد السراج : بأجور تحصيل باب التأمين فى قطاع العمال، بعد شركات التأمين ما أدت تعريفة مناسبة للعمال أصبح المجال واسع، ولو الشركات حتهتم هى بالتحصيل حيلزمها جيش من المحصلين، فالشركات أو المؤسسات لو أخذت على عاتقها تخصم للشخص الراغب - بدون إجبار - يعنى أن الشخص الراغب إذا أخذ أى بوليصة تأمين من أى شركة من الشركات، تخصم وتحول المبلغ للشركة صاحبة العلاقة .

الرئيس : أعتقد أن تشجيعاً للادخار ممكن هذا الكلام يتنفذ .

عبد الحميد السراج : هل ممكن تطبيق ذلك على دوائر الحكومة؟

الرئيس : دا هو ماشى فى دوائر الحكومة.. اللى أنا متصوره .

عبد الحميد السراج : بدون عمولة؟! فيه منهم بياخدوا عمولة .

الرئيس : هل ممكن نتنازل عن العمولة؟ مين هنا اللى بياخد العمولة فى الصفوف الأمامية؟

نزيه ضيف : لازم وزارة الخزانة طبعاً .

الرئيس : ممكن تتنازلوا عن العمولة؟ خلاص أهو اتنازل عن العمولة.(تصفيق).

بالنسبة لإعطاء الأولوية لمشروعات القوانين المقدمة من المؤسسة المصرية العامة للتأمين، إيه رأى السيد رئيس الوزراء؟ مشروعات للتشريعات تستهدف زيادة المدخرات .

رئيس الوزراء : آه.. حنشوفها .ممكن .

الرئيس : حتدوها الأولوية يعنى؟(موجهاً كلامه للسيد حسن صبرى) إيه يا حسن؟

حسن صبرى : التشريع بتاع الضرائب دا مر فعلاً من الوزارة وأخذت خطوة وفيه موافقة عليه، فإن شاء الله حيمشى قريباً.. يعنى واخد أولوية قدام .

الرئيس : طيب.. بس يمكن ماحدش سمع يعنى، ماشية سكيتى يعنى العملية.. (موجهاً كلامه للسيد عبد الحميد السراج) طيب يا أخ عبد الحميد شكراً ..حاجة تانى؟

السيد عبد الحميد جودة السحار : بعض الشركات بتقاسى من مديونية غير طبيعية، يعنى يكون رأس مال الشركة ٦٠ ألف جنيه وبتطالب بانها تنفذ فى الخطة مشروعات بـ٢ مليون جنيه، بتضطر انها تقترض من البنوك، الاقتراض دا بيكلفها فوايد، الفوايد بتستغرق أكثر من رأس المال، وبعدين محاسبة الشركات اللى بالوضع دا ما بيكونش محاسبة عادلة. احنا بنطالب إذا كان ممكن – مادام البنوك بتتبع للدولة، وكان مفروض ان الدولة هى اللى تزود رؤوس الأموال – بنطالب ان الشركات اللى دا وضعها، نسوى الوضع بحيث ان نزود رؤوس أموالها بنسب تمكن الشركات من تنفيذ الخطة، بدون أعباء الشركة مالهاش دخل فيها .

الرئيس : وأنا باعتقد ان هذا الكلام تقرر فعلاً بناء على اقتراح السيد رئيس الوزراء، على أساس ان فيه أوضاع من أوضاع الشركات الموجودة غير طبيعى؛ لأن عليها مديونيات كبيرة، وهذا الكلام عرض على اللجنة التنفيذية العليا فعلاً ووفق عليه، وسيتخذ السيد رئيس الوزراء الإجراءات بالنسبة لزيادة رؤوس أموال هذه الشركات .

بالنسبة للعمليات.. المال السائل المطلوب بيبقى مع الجهاز المصرفى، الأخ صدقى بيحب يقول أى حاجة؟

صدقى سليمان (رئيس الوزراء) :

لو أذنت لى سيادتك.. يعنى واضح ان فيه كثير من الشركات بتعانى من عسر مالى شديد؛ نتيجة لأنها بتقترض استثمارتها سواء من المؤسسات أو من البنوك، وهذا حيتم تصحيحه على أساس ان الخزانة حتساهم فى زيادة رؤوس أموال الشركات، طبعاً رؤوس أموال الشركات حيترتب عليها عائد إنما مش حتدفع فوايد عن رأس المال، يعنى دى تم الاتفاق عليها خلاص. إن رؤوس أموال الشركات بالقدر اللازم لن يدفع عنها فوايد، حيتم معالجة الاقتراض والمديونية الحالية؛ سواء المديونية الداخلية أو الخارجية، بإجراءات حتتم عند النظر فى تصحيح رؤوس أموال هذه الشركات .

السيد محمد أحمد غانم : السيد الرئيس.. اسمح لى سيادتك باسم زملائى أشكر سيادتك الشكر العميق لتقديرك لرجال الأعمال ورجال القطاع العام، وخصوصاً بعد ما تناثر كلام كثير بالنسبة لبعض انحرافات كانت علامة صحة زى ما سيادتك أشرت، وأنا بالتمس – باسم إخوانى – ان احنا نعتبر يوم ١٨ مارس يوم للقطاع العام، يشرفنا فيه سيادتك سنوياً، ونؤكد لسيادتك ان فى كل سنة سيثلج صدرك التقدم ونتيجة الأعمال اللى حنكون فخورين ان احنا نقدمها سنوياً فى هذا الاجتماع.(تصفيق).

السيد الرئيس.. فى الواقع بعد الكلمة الجامعة اللى سيادتك شرفتنا بها النهارده، أى كلام قد يكون تأثيره مش زى ما كنا طمعانين فى الأول، إنما مما لا شك فيه ان أى واحد وهو بيجرى علشان يحصل هدف، وكله إيمان وكله ثقة بوصوله للأهداف اللى هو يأمل فيها، فأى حصوة صغيرة فى صبعه قطعاً حتؤثر على هذا الهدف، وعلى هذا الأساس احنا بنلتمس بعض الصعوبات البسيطة، لن تؤثر بحلها فى وصولنا للأهداف اللى احنا عايزينها بفضل توجيه سيادتك .

الموضوع الأول: موضوع العلاقات الإنسانية :

فى الواقع سيادة الرئيس العلاقات الإنسانية دى عامل بشرى ما يصحش أبداً ما نديلوش الاعتبار بتاعه. احنا حاسين فى حالات كثيرة إن فقدنا بعض

العلاقات الشخصية الطيبة فى داخل الوحدة نفسها، ثم ما بين القطاعات، وإن كان يسعدنى إننى أقرر ان نتيجة للتوجيهات فى خلال السنة الماضية، ظهر تحسن كبير جداً فى هذه العلاقات، ودا موضوع أرجو انه يكون باستمرار محل تقدير عند وضع التشريعات، وعند إيجاد العلاقات اللى بين القطاعات .

الموضوع دا يمكن ينقلنا إلى موضوع حاتكلم فيه بصراحة من ناحية التحقيقات، القطاع العام عرضة للانحراف، ودا وضع طبيعى لا يمكن إنكاره، والمحاسبة.. دا شىء واجب، احنا فى أشد الحاجة إليه، إنما احنا نرجو ان فى أثناء التحقيق تراعى الاعتبارات الخاصة بالعمل فى القطاع العام .

من المقطوع به ان اللى بيعمل فى القطاع العام بياخد قراره نتيجة تقدير لموقف مرتبط بعدة عوامل، غير الانحراف اللى فى الخدمات أو فى القطاع الحكومى اللى بتبقى مبنية على تقديرات مالهاش بديل. أدى سيادتك مثل بسيط: لو فيه مركب موجودة فى المينا ومفروض ان احنا نسرع فى شحنها؛ لأنها كل ما تقعد يوم زيادة حتكلفنا وتكلف الدولة مصاريف زيادة، فيمكن أحد المسئولين فى القطاع العام يضطر ان هو يتجاوز شوية فى بعض الإجراءات التنظيمية، دى فى حد ذاتها قد تعتبر انحراف، هذا الانحراف لو نظر إليه من الناحية القانونية البحتة بيعتبر انحراف، إنما لو فى الوقت نفسه قدرت الاعتبارات الأخرى، من المؤكد ان حيبقى فيه تخفيف وتبرير لمثل هذا الانحراف .

السادة المحققين – مع تقديرنا الكبير لحضراتهم، ودا شىء طبيعى – قد يكونوا بعيدين بعض الشىء عن واقع التصرفات فى القطاع العام، وبدأت الدولة اتجاه شعرنا بأثره فى لجان تصفية الإقطاع فى تطعيمها ببعض رجال قطاع الأعمال. احنا نرجو يبقى فيه محاكم خاصة لانحرافات القطاع العام، يغلب فيها الرجال محل الثقة اللى بيشغلوا أعمال شبيهة للأعمال اللى بيحاسب عليها المنحرفين. ومن المقطوع به إن إذا ثبت فعلاً هذا الانحراف احنا يعنى مانطلبش أبداً أى رحمة، على أساس انه تأكد فعلاً ان هذا الانحراف كان فيه يا إما اهمال واضح تماماً ما كانش ممكن أبداً التغلب عليه، أو إذا كان فيه انحراف سئ النية .

موضوع آخر سيادة الرئيس؛ البيانات :

التخطيط أمر واجب، والنظام الاشتراكي مبنى على التخطيط، هذا التخطيط يحتاج قطعاً لبيانات، أنا يؤسفني أقول لسيادتك إن البيانات تجاوزت الحد اللي يعني يساعد على زيادة الإنتاج بالنسبة للوحدات، فيه بيانات احنا بنكتبها لغاية دلوقت لهيئات ما أصبحتش موجودة، لكن احنا ملتزمين ان احنا نكتبها، ونجد فيه متابعة مستمرة لها. البيانات بتيجي تطلع غير موحدة، وبرغم الجهد الكبير اللي بيعمله الجهاز المركزي للتعبئة في توحيد هذه البيانات، إلا إن كل جهة من حقها انها تطلب بيانات، وأنا متأكد إن جزء كبير من هذه البيانات مابيستفدش بها، أو إذا كان بيستفاد بها في مرة من المرات، فاستمرار طلبها كنوع روتيني مستمر فيه إضاعة للجهد وإضاعة للوقت.. الوقت اللي أضيعه في كتابة بيان مش مطلوب أو مش حيستفاد به أو موجود في جهة أخرى، أنا أقدر أضيعه في العمل الإنتاجي اللي مطلوب مني .

موضوع آخر سيادة الرئيس.. بدلات السفر طبقت على قطاع الأعمال زي بدلات السفر بتاع القطاع الحكومي :

أنا مش حاتكلم على بدلات السفر بتاع الفئات العليا، إنما الفئات المنخفضة بدلات السفر بتاعتها مابقتش تسمح أبداً بالقيام بالعمل المطلوب، لما بتبقى فيه مهمات بنكلف فيها الموظفين أو العمال الصغيرين، وبعدين يسافر علشان ياخد في اليوم ٣٠ قرش.. بيتهرب من المأمورية، أو بيتحايل علشان يقدم استمارات احنا عارفين تماماً ان كلها غير حقيقية، وبنبقى في حرج، طبعاً مش قادرين نصدق عليها، وفي الوقت نفسه مش قادرين نحكم عليه انه يصرف من جيبه .

احنا نرجو إعادة النظر في بدلات السفر الداخلية، وبصفة خاصة بالنسبة للفئات المنخفضة .

فيه موضوع له بعض الدقة بتاعته، النشر في الجرائد :

القطاع العام جزء من الدولة، ويؤمن تماماً انه يجب أن يطلع الشعب على كل أمور تهمه بالنسبة للقطاع العام، إلا ان في بعض أحيان بتطلع بيانات قد

يكون لها بعض التأثير من الناحية الإنتاجية، مثال ذلك: أما نيجى نعلن التقديرات بتاع المحاصيل بتاعتنا، أو العمليات اللى جاريين التفاوض عليها، وغالباً ما فيه محاربة قاسية من الجهات الأجنبية، وبتعرف اتجاهاتنا، بتضطر أو بنضطر ان احنا نجابه، أو تتزايد الصعوبات اللى موجودة قدامنا. احنا نرجو ان يؤجل نشر هذه البيانات لغاية أما تتم ويطلع عليها الرأى العام .

بالنسبة للانحرافات :

من المقطوع به أنه يجب أن يطلع برضك الشعب على وسائل الانحراف اللى موجودة فى القطاع العام. المعروف ان المتهم ما بيعتبرش متهم إلى أن تثبت عليه التهمة، وطالما الموضوع محال للتحقيقات نرجو عدم الإشادة فى الانحرافات لغاية أما يثبت إدانته، وفى هذه الحالة طبعاً من حق الدولة، من حق الشعب إنه يعرف تماماً كل الظروف اللى تسبب عنها مثل هذا الانحراف .

الموضوع الأخير: موضوع يمكن يخص قطاع التجارة، وإن كان تأثيره مباشر على القطاعات الأخرى كلها، اللى هى تحديد أهداف التصدير :

احنا طموحين، والخطة معمولة على أساس إن كل واحد يبذل كل جهده علشان نوصل لتحقيق الأهداف اللى مطلوبة، من ضمن هذه الأهداف وأساسها: التصدير .

فى الواقع فى حالات كتيرة بتبقى الكميات المعدة للتصدير غير واقعية، وبنضطر ان احنا نرتبط عليها فى الخارج لشدة حاجتنا لسرعة تمويل، وبعدين يتضح انها مش ميسرة، الأكثر من هذا ان فيه حالات تكررت فى المرحلة الأخيرة يوقف فيها التصدير فجأة بدون ما يبقى معمول تمهيد لها مع العملاء اللى فى الخارج. حادى مثل لكده؛ الكاوتش.. إطارات السيارات.. إطارات السيارات سلعة تصديرية، وبتصدر لجهات كثيرة بالعملة الحرة، ولظروف خاصة بالبلد أوقف تصديرها من حوالى سنتين أو سنتين ونص، وأوقف تصديرها فجأة. كنا ابتدينا نفتح بعض الأسواق، واتحطينا فى حرج كبير جداً؛ علشان نقنع العملاء بتوعنا ان فيه ظروف قاهرة منعتنا من ان احنا نصدر، ودا فعلاً وضع بيتم فى بلاد كثيرة جداً، يوقفوا التصدير لصالح البلد. إنما -

الحمد لله – فرجت الأزمة بتاعة الإطارات وسمح بالتصدير مرة ثانية، وابتدينا نعيد فتح السوق، ولا يخفى على سيادتكم ان إعادة فتح السوق أكثر صعوبة جداً من فتح سوق، وربنا أكرمنا، ووفقنا إلى إعادة فتح سوق الإطارات، وفى المراحل الأولى وفى الرسايل التجريبية اللى كانت مطلوب انها تتشحن أخطرنا بمنع تصدير الإطارات. احنا نرجو ان الهدف يحدد من الأول، وبمجرد ما يحدد هدف تصديرى؛ الدولة تدينا الفرصة ان احنا نوفى التزاماتنا مع العملاء الخارجيين، علشان نكسب ثقتهم .

وفى واقع الأمر مثل هذه الأمور بتتصيد لنا، وأثرها ما بيبقاش بس متوقف على الإطارات، بيبقى متوقف على كل الإنتاج المصرى، كل ما نيجى نتكلم مع عميل يقول لى إنت النهارده تتفق معايا على سلعة، وآخذ ترخيص إستيراد، ترخيص الاستيراد ده باخده مرة فى السنة، وما تجيليش البضاعة بتاعتى، حيكون النتيجة إيه؟ حافضل طول السنة من غير شغل؟! أنا ما أقدرش أشتغل معاك! انت مش قادر توفى لى احتياجاتى !

الموضوع دا فيه معركة تصدير بالنسبة لأهدافنا، أعتقد إنها تستحق ان احنا نحدد أهداف ونلتزم بها مهما كان السبب. وشكراً .

الرئيس : هو النقطة الأولى اتكلمت على العلاقات الإنسانية، عايزين توضح إيه قصدك بالعلاقات الإنسانية فى الوحدة؟

السيد محمد أحمد غانم : أتكلم بصراحة يا سيادة الرئيس؟

الرئيس : آه علشان نفهم .

السيد محمد أحمد غانم : مع تقديرى الكبير للقيادات الجماعية والتنظيمات، وأنا أحد أفرادها، إلا إن بعض إخواننا بيعتبروا إن دى وسيلة للتبليغ عن بعض زملائهم، أو هكذا سرت فى الوحدات ما يفهم منه مثل هذا الموضوع .

أنا مقدر تماماً إن مثل هذا الخروج مش مقصود به إثارة العاملين، إنما مازالوا بعض الإخوان طبعاً مايرقوش لمستوى المسئولية، ودى أوجدت

نوع من التخوفات فى الداخل، ثم موضوع التكتلات لا يخفي على سيادتك أثرها البطال فى الشركات. وبرضك اتجاه محمود جداً إن الوقت ترك لرئيس مجلس الإدارة انه يختار أعضاء مجلس الإدارة، دى بتدى فرصة لنوع من التوافق الداخلى ما كانش موجود فى المراحل الأولي، كان كل المجلس بييجى يجتمع أكتره كده مرة واحدة أو أكثريته، يعنى طبعاً فيه بعض وحدات كان بيبقى فيه نوع من التنسيق؛ إنما كانت الوحدات أساساً فى الأصل، بعض كفايات قد تكون – فردياً – كفايات ممتازة، لكن أما يتجمعوا مع بعض بيشكلوا تيارات تضر بالإنتاج. ثم أنا أرجو ان بالنسبة للاعتمادات المخصصة لبعض النشاط الداخلى ماينولهاش التخفيض، أو على الأقل ماتكونش هى الهدف الأول فى التخفيض؛ لأن بالمثل النشاط الاجتماعى والرياضى فى الوحدات، والتقارب ما بين القيادات وبين الأفراد فى مثل هذه الاجتماعات هيوفر قدر كبير من الثقة المتبادلة ما بين قمة الهرم وما بين القاعدة. دا بالنسبة لداخل الوحدة .

بالنسبة لخارج الوحدة؛ كان فيه نوع من الاستئثار فى كل قطاع بمحاولات لتحقيق أهدافه ولو على حساب أهداف القطاع الآخر، وزى ما قلت سعادتك ان احنا حاسين ان فى خلال السنة أو السنة ونص اللى مرت، ان فيه نوع من الترابط أكثر بكثير من الأول، ونأمل انه يستمر هذا التعاون ودا يكون بتقدير كل طرف للطرف الآخر. والحقيقة دا يمكن برضك وضع طبيعى للتحقيقات، كل واحد بييجى خايف على انه يتحمل المسئولية، يروح مزحلقها ورا ميها على القطاع الآخر أو على الجهة الأخرى .

دى كانت مرحلة احنا اجتزناها نتيجة تطور سريع احنا تطورنا فيه، ونفس حتى حدة التحقيقات وطرح المسئولية على الأطراف الأخرى، أنا حاسس انها أحسن كتير من الأول؛ لأن ابتدى كل واحد يشعر ان اللى قدامه برضك فيه عوامل أخرى بتعوقه عن انه ينفذ ما هو مطلوب منه.

الرئيس :

بالنسبة للنقطة الأولى اللى اتكلمت فيها، اللى هى خاصة بالعلاقات الإنسانية، هو أنا بدى أقول إن كل واحد فينا بيسعى إلى الكمال، ولكن العلاقات

البشرية علاقات متنوعة.. متغيرة، ومتصادمة.. متناقضة، وأعتقد ان كل واحد فيكم فى شركته أو مؤسسته بيلاحظ هذا الموضوع، ففيه أمور الحقيقة هى ملازمة للطبائع البشرية، مع إضافة نقطة أخرى؛ ان احنا النهارده فى مرحلة انتقال، لسه لم نرسى دعائم كل شىء على أسس ثابتة وتقاليد .

بالنسبة لمواضيع كثيرة منها هذه المواضيع –اللى هى العلاقات الإنسانية– فى هذه المرحلة .. مرحلة الانتقال، بيكون فيه صراعات وتصادمات من أجل الحصول على سلطات أو الحصول على امتيازات أو الحصول على أشياء مختلفة، فى رأيى إن دا بمضى الوقت كله بيرسى، وكل الحاجات دى بتتحط فى وضعها الصحيح. احنا فى الحقيقة بنعتبر – مثلاً فى هذه التجربة – لسه جداد، وفيه بلاد قبلنا مشيت فى هذه السكة؛ سواء بلاد اشتراكية أو رأسمالية، ولكن كل الناس عندها تقاليد وعندها أوضاع... إلى آخر هذه العمليات، ولكن هذا لا يمنع ان برضه كل ناحية من هذه النواحى عندها المشاكل الإنسانية الموجودة. فى رأيى ان القائد أو المدير الموجود فى وحدة من الوحدات لازم يكون عنده قدرة بحيث انه يعالج هذه المواضيع، وما يكشش لأن بيتوقف على هذا نجاحه .

النقطة الأساسية فى هذا برضه التقاء الناس مع بعض.. تتكلم الناس مع بعض.. الناس تتعرف مع بعض، وطبعاً إذا كانت فيه عناصر فاسدة أو شلل لازم تنتهى؛ لأن اللى بيبوظ العمل فى أى شركة هو تكوين الشلل، إذا رئيس مجلس الإدارة أو المدير عمل لنفسه شلة وعمل له محاسيب، لازم حيطلعوا ناس تانين علشان يقاوموا هذا العمل، وأظن أنتم كلكم هنا موجودين بتيجى فى رءوسكم أمثلة معينة عن هذه المواضيع. إذا كان المدير صحيح، وإذا كان المدير مالوش شلة، إذا كان المدير ما بيغدقش على ناس على حساب الآخرين، إذا كان مافيش ناس بييجوا يسيطروا على المدير، بتبقى العلاقات الإنسانية فى داخل الشركة لازم تكون علاقات سليمة. إذا حصل من المدير إعوجاج بيبقى بالتالى العلاقات الانسانية بتكون علاقات غير سليمة .

بالنسبة لناحية القيادة الجماعية والتبليغ، فى رأيى برضه هذه أمراض لازلنا نتوارثها من المجتمع القديم، وبمضى المدة وبالتنظيم فى العمل بأعتقد إن هذا الموضوع بينتهى .

بالنسبة للعلاقات بين القطاعات المختلفة، وأنا مثلاً متصور إنكم النهارده اجتمعتم، ويمكن دى أول مرة بتجتمعوا فيها، أو ثانى مرة بتجتمعوا فيها كلكم بهذا الشكل، بتقابلوا بعض، ويمكن هذا الاجتماع مايديكوش الفرصة الكبيرة للفايدة؛ لأن فى رأيى لو حصلت اجتماعات مماثلة لهذا الشكل، مش ضرورى بدون وجودى، ممكن - زى إنت ما قلت - أنا باحضر معاكم مرة فى السنة، وممكن السيد رئيس الوزارة بيحضر معاكم مرة فى السنة، ولكن ممكن تجتمع مؤسسات كل وزارة مع وزيرها، الشركات.. كل مؤسسة مع رئيس المؤسسة. وبعدين الكل بيجتمعوا مرة، تقعدوا تاخدوا فنجان شاى، ويبقى فيه فرصة كحفلة استقبال، كل واحد بيقدر يتكلم مع الثانى؛ ويتعرف مع التانى، لأن اللى أنا متصوره برضه ان لسه لازال البعض منكم مايعرفش الآخر معرفة كافية، وفى رأيى ان المعرفة الكافية فى هذا الموضوع بتحل مشاكل، طبعاً دا بالإضافة إلى العملية التنظيمية التى يجب أن تقوم بها الدولة .

بالنسبة للنقطة الثانية، اللى هى بالنسبة المحاسبة وبالنسبة للتحقيق :

هو الحقيقة احنا اتكلمنا فى هذا الموضوع فى مجلس الوزراء بالنسبة للرقابة، وبالنسبة لتعدد أجهزة الرقابة، وبالنسبة للطريقة اللى بتتبعها الرقابة، والسيد رئيس الوزراء هو بيرتب طريقة لهذا الموضوع، بحيث مايبقاش فيه مثلاً جهات مختلفة فاتحة تحقيقات، وهذه التحقيقات بتجرى من غير ما يعرف رئيس مجلس الإدارة - الشركة أو المؤسسة - فحيكون فيه إجراء معين بالنسبة للتحقيقات، وعلى أساس انه يجب أن تكون الوحدة فى الحقيقة هى لها رقابة ذاتية على نفسها، وحاخلى السيد رئيس الوزراة يتكلم فى هذا الموضوع دلوقت .

بالنسبة للرقابة.. لازم يكون فيه رقابة، طبعاً دى أموال الناس، وأموال الشعب، ولازم تكون فيه رقابة. كان زمان فيه رقابة بواسطة صاحب العمل، وبواسطة الجمعيات العمومية اللى بتجتمع مرة كل سنة، وبواسطة الميزانيات اللى بتنشر دائماً بواسطة المحاسبات اللى بتحسب .

دلوقت احنا انتقلنا من هذه المرحلة اللى هى فى القطاع الخاص إلى القطاع العام، كيف تكون الرقابة؟ عندنا عدة أجهزة رقابة مختلفة، وعملنا أخيراً

اللجنة العليا لرقابة الدولة. فى رأيى ان اللجنة العليا لرقابة الدولة بتعرض عليها المواضيع اللى تمس كبار المسئولين، وباعتقد ان دى ممكن تكون أكتر من محكمة؛ لأن التقدير فى هذا الموضوع هو تقدير إنسانى واجتماعى، وفى نفس الوقت مادى، وفى نفس الوقت سياسى. إذا كان فيه موضوع.. بيروح المحكمة بيروح المحكمة.. موضوع إنشاء محاكم خاصة للانحراف.. ما أقدرش أقول دلوقت رأيى فى هذا الموضوع، أعتقد إن هذا الكلام ممكن نبحثه.

السيد رئيس الوزراء بيقول لكم الجزء الخاص بالرقابة .

رئيس الوزراء : احنا بنرى انه أهم عنصر من عناصر الرقابة هى الرقابة الذاتية داخل الشركة نفسها، نعتقد ان إذا ما كانتش الشركة نفسها تقيم رقابة ذاتية تتوخى فى المقام الأول الرقابة على الإنتاج، وسرعة معالجة الاختناقات أو التعطلات، الرقابة على استخدام المخزون، وحسن استخدام المخزون وحسن استخدام مستلزمات الإنتاج، لابد أن كل شركة يكون فيها جهاز رقابة ذاتية، وحسابات للتكاليف، والشركة اللى مافيهاش دا يبقى ما بتؤديش العمل بتاعها على الوجه الأكمل. نعنى بالرقابة الذاتية : الرقابة التى تكتشف الخطأ فور وقوعه، وتعمل على تصحيحه بسرعة .

طبعاً فيه ألوان أخرى من الرقابة: رقابة محاسبية بيقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات.فيه ألوان أخرى من الرقابة للانحراف، ودى احنا اتفقنا على انها تتم بالتعاون الكامل مع إدارة الشركة، وإدارة المؤسسة والوزارة، حسب ظروف ونوع الانحراف، بهذه الطريقة بيقوم تعاون مثمر بين أجهزة الرقابة المتعددة مع إدارة الشركة وبعلمها، مع إدارة المؤسسة وبعلمها، ومع الوزارة المختصة .

بنرجو انه أسباب الشكوى بالتعاون، بالثقة تزول .

الرئيس : وبعدين أنا بدى أقول حاجة.. أنا سمعت كثير من السيد رئيس الوزارة ومن بعض الإخوان ان رؤساء مجالس الإدارات خايفين من الرقابة، أنا مش فاهم إنتم خايفين من إيه؟! يعنى طالما الواحد نضيف، وطالما الواحد بيشتغل فى عمله، مايصحش أبداً إنه يخاف. المثل اللى قاله غانم دلوقت، فعلاً

افرض إن فيه عملية تخليص، وافرض ان احنا عايزين نوع من البضايع، والبضايع دى موجودة فى الميناء، وقدامى حاجتين: يا إما أمشى بالطريق الروتينى فى أخذ هذه البضايع وأوجد أزمة فى البلد، أو أكسر الروتين وأقوم بالعمل اللى يمكنى من إن أنا آخذ هذه البضاعة، وأقوم بواجبى السياسى، وواجبى الاجتماعى، وواجبى الإدارى، أنا باعتبر العمل الأول اللى بيمشى بالروتين ومايهموش انه تقوم أزمة مثلاً بالنسبة لهذا الموضوع، أو يتواجد فى السوق أو ما يتواجدش، أنا أعتبر إن دا هو المنحرف؛ لأنه ليست عنده أبداً أى مسئولية سياسية أو أى مسئولية اجتماعية بالنسبة لبلده. وأنا مش متصور إن حد ممكن يحاسب رئيس مجلس إدارة مسئول على تكسيره الروتين فى عملية بهذا الشكل، خصوصاً يعنى احنا بنمر بمرحلة النهارده بتحتاج من كل واحد انه يتكاتف فى الدولة، وخصوصاً بالنسبة لقطاع التجارة بالذات. يعنى احنا من السنة اللى فاتت بنمر بعملية ضغط اقتصادى علينا من أمريكا بالذات، واحنا لم نستجب لهذا الضغط الاقتصادى، وبان من السنة اللى فاتت من قطع المساعدات اللى كنا بناخدها بالنسبة لشراء القمح بالعملة المحلية، إن فيه محاولة للضغط علينا. طبعاً أما رفضنا الضغط وأسبابه، منع القمح عننا، ولم يقال لنا إنه منع، ولكن قيل لنا إن بننظر فى هذا الموضوع. طبعاً فى هذا الوقت احنا عايزين نوفر 60 مليون جنيه عملة صعبة، قد يؤثر على بعض مستلزمات الإنتاج، وقد يؤثر على بعض الحاجات الأخرى، وقد يجعلنا نشتغل من الإيد للفم بالنسبة لمواضيع متعددة، وبالنسبة لحاجات متعددة. احنا عايزين نخلص طبعاً من كل آثار هذا الضغط، والعملية كلها ان احنا نوفر ٦٠ مليون جنيه .

أنا فعلاً فى مقابلتى مع السفير الأمريكى الأخيرة قبل ما يسافر، قلت له بتبلغ حكومتك ان احنا سحبنا طلبنا الخاص بالقمح، لأن احنا ناس عندنا كرامة، واحنا قدمنا طلب من سنة وما اتردش علينا لا بآه ولا بـ لأ، وان احنا كنا نفضل انكم تقولوا لنا لأ على إنكم ما تردوش علينا، وتقعدوا سنة تقولوا إنكم بتدرسوا، وان احنا قررنا ان احنا نعتمد على نفسنا .

دا النهارده فعلاً بيحتاج منكم إلى عملية.. عملية تجنيد كاملة بحيث ان احنا نستطيع أن نتغلب على الضغط اللى موجود علينا، ويحتاج من كل واحد

فيكم إنه يكسر الروتين؛ سواء بالنسبة للإنتاج، أو بالنسبة للتجارة، أو بالنسبة للاستيراد، أو بالنسبة للتصدير .

طبعاً دا بيجرنى لموضوع آخر، وهو موضوع أهداف التصدير، الحقيقة احنا دخلنا فى عملية الميزانيات النقدية وأهداف التصدير، والعملية دى بتتكرر كل سنة، ويمكن بالذات السنة اللى فاتت والسنة اللى قبلها أو السنة دى هذه العملية ملخبطة. الحقيقة فيه يمكن عذر لهذا الموضوع برضه، عايزين نصدر؛ علشان نجيب عملة أجنبية، فى نفس الوقت عايزين نعطى الكفاية للسوق، الناحيتين الحقيقة متناقضتين. الحل لهذا هو وضع ميزانية نقدية مفصلة – ودا الكلام اللى بيتعمل دلوقت وبيبحث فى مجلس الوزراء، وبحثناه فى اللجنة التنفيذية العليا قبل بداية السنة المالية – ونوضح أهداف التصدير والاستيراد، كما نوضح أهداف الإنتاج، إذا حصل خلل الحقيقة فى التصدير، أو الاستيراد، أو فى الإنتاج، بيؤثر على العملية كلها .

أعتقد ان السنة دى وأعتقد ان السنة الجاية العملية دى، احنا كنا بنشوفها فى اللجنة التنفيذية العليا أخيراً ولسه ماخلصناهاش، وعايزين ندخل السنة الجديدة بدون عجز بالنسبة للعملة الأجنبية؛ لأن الحقيقة هو دخلنا فى سنوات بعجز فى العملة الأجنبية، ردخولنا فى عجز فى العملة الأجنبية بيلخبط كل الميزانية النقدية؛ لأنه كان بيخلى الميزانية النقدية غير صورية .

نرجو – وأنا باصمم – ان احنا السنة الجاية بندخل بدون عجز؛ لأن مع الضغط الموجود علينا لو دخلنا بعجز فى الميزانية النقدية فى السنة الجاية نتعب أكثر، لو دخلنا بدون عجز بنستطيع ان احنا نوازن أحوالنا كلها، ونعمل فعلاً توازن كامل بالنسبة للميزانية وننجح. وأعتقد إن السنة المالية الجديدة حيكون متوفر فيها هذه النقط، وهذه العوامل وهذه الشروط، بحيث ان أهداف التصدير تكون واقعية، وبحيث ان أما يقول لك كذا، التصدير ما يجيش بعد كده يقول لك وقف. لكن هو اللى بيحصل ان وزير التجارة الخارجية بيقرر أهداف التصدير على أد العملة الصعبة اللى هو عايزها، ثم وزير التموين بيقرر الحاجة إلى الاستهلاك الداخلى، ودا بيقرر شىء، وما كانش بيحصل أبداً توازن فى العملية. اللى أرجوه فى العملية فى السنة القادمة إن بنرسى على رقم، لا دا يغير رقم،

ولا دا يغير رقمه، ونستمر به لآخر السنة؛ بحيث نحقق فتح الأسواق اللى انت بتتكلم عليها، ونحسن سمعتنا بالنسبة للتجارة .

بالنسبة للبيانات، أنا معاك فى الكلام اللى انت بتقول عليه، وفعلاً فيه شكوى كثيرة من البيانات، وأرجو من السيد رئيس الوزراء انه بيعمل طريقة لضغط هذه البيانات، ولو الجهاز المركزى للإحصاء بيحدد إيه البيانات المطلوبة، والجهات إيه اللى بتطلب من البيانات؛ بحيث انه بيبقى فيه بيانات محددة بتروح.. بتتطبع وتروح لكل الجهات، أعتقد ان دا بيسهل هذا الموضوع.

ليك رأى بالنسبة للبيانات يا أخ صدقى؟

صدقى سليمان (رئيس الوزراء): آه هو فعلاً كثير من البيانات بتطلب، ودلوقت بيجرى العمل على تنميطها، وخصوصاً النظام المحاسبى الموحد ساعد كثير جداً على وضع قواعد لهذه البيانات. برضه - زى ما سيادة الريس قال - بتجرى دراسة تفصيلية عن أهمية ودورية هذه البيانات، وبنرجو انه يتم الحصول على كل هذه البيانات من المؤسسات، مش من الشركات؛ على قدر الإمكان .

الرئيس : بالنسبة لموضوع بدلات السفر، باتركه للسيد رئيس الوزراء يبحثه .

بالنسبة للنشر فى الجرايد، الحقيقة الجرايد - وأنا برضه بدى أتكلم فى هذا الموضوع - احنا ما عندناش رقابة على الجرايد، وهذه الجرايد والمجلات لا تعرض على واحد من الدولة علشان يقول إيه اللى بيتنشر فيها وإيه اللى مابيتنشرش فيها. وعلى هذا الأساس بيكون الموضوع هو موضوع التوجيه، الأمر يعود فى هذا إلى رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية اللى هى تابعة للاتحاد الاشتراكى، ولو أنها تابعة للاتحاد الاشتراكى، ولكن لكل صحيفة ولكل مجلة مطلق الحرية فى العمل وفق الميثاق، ووفق الخط العام اللى احنا ماشيين فيه .

بالنسبة للإحصائيات: أنا باعتقد من الصعب انهم يطلعوا هذه العمليات؛ لأن ما هى العملية دى بتتطلع فى كل الدنيا، يعنى أما بتيجى فى إنجلترا ما إنت بتشوف، مش بس الجرايد، فيه "الفاينانشال تايمز" بتلاقى فيها كل هذه العمليات، فإزاى نيجى احنا ونقول إن هذا النشر بيضر بينا... إلى أخر هذا الموضوع؟! هو الحقيقة الغلط مننا؛ لأن احنا بنستورد فى الوقت الغير مناسب، وبنصدر أيضاً فى الوقت الغير مناسب، يعنى إيه بنستورد فى الوقت الغير مناسب؟ يعنى نفضل قاعدين لغاية ما يشح عندنا الصنف المعين وابتدى ينتهى، أبتدى أستورد، الناس كلها بتعرف .

لكن لو أنا باحسب من أول السنة ان أنا عندى كذا طن من الصنف المعين حيكفينى كذا شهر، على هذا الأساس يبقى لازم أستورد كذا طن، ومن أول السنة باستورد، ماتحصلش المشكلة، ولكن سوء التوقيت - سواء فى الاستيراد أو التصدير - هو اللى بيسبب هذا الموضوع، مش الجرايد أبداً اللى هى بتسبب هذا الموضوع .

وبعدين الإحصائيات، ماهى الإحصائيات اللى بتطلع فى الجرايد دى موجودة ..موجودة عند السفارات؛ لأن أول ما بتطلع إحصائية وزارة الزراعة، أو إحصائية أى حاجة عن الإنتاج، وحتى الكلام اللى متداول فى الوزارات ماهوش كلام سرى، وهذا الكلام بيكون معروف لكل الناس، ما نقدرش نقول للجرايد ما تنشروش هذا الموضوع .

الحقيقة النقطة الثانية اللى انت اتكلمت فيها، يمكن أنا أرى ان لك حق فيها، أنا باقرأ الجرايد والمجلات، وبالذات فى المجلات فيه حملة تشهير على القطاع العام لا يرضى عنها إنسان، وأى واحد بيقرا هذه المجلات يجد أن هناك حملة تشهير، ومش بس بالكتابة ولكن حتى بالصور الكاريكاتيرية، وحملة التشهير دى يعنى قد تكون عملية للفكاهة، ولكن هل المطلوب ان احنا نحط فى عقول الناس صورة القطاع العام اللى هو القطاع الغير أمين على مسئوليته، والغير أمين على أملاك الشعب؟! وندى صورة المدير اللى هو الراجل اللى قاعد على مكتبه وجنبه ١٠ تليفونات وله كرش وشنبين ومبرم شنباته وما بيعملش حاجة .

هل الحقيقة هى دى الصورة اللى احنا عايزين نديها على القطاع العام؟ هل هى دى صورة المديرين؟ ونقول على مثلاً الجمعيات الاستهلاكية.. يعنى مثلاً الجمعيات الاستهلاكية اترسم عليها الآن الكارتونات، البقالين ماحدش نشر عليهم كارتون واحد، علماً.. الأخطاء اللى بتحصل فى الجمعيات الاستهلاكية قصادها انحرافات قدها ١٠٠ مرة بيحصل فى نفس القطاع؛ اللى هو موجود عند البقالين .

الحقيقة يعنى زى ما قلت برضه فى الكلمة اللى أنا قلتها لكم إن اللى بيتكلموا على القطاع العام حاسين ان الشعب فعلاً مسئول عن هذا القطاع العام، وله الحق انه ينتقده. أما بالنسبة للقطاع الخاص فمالوش حق انه ينتقده أو لا يهتم انه ينتقده؛ لأن دا رأس مال خاص واحنا مالناش مصلحة فيه .

ولكن أنا بدى أقول حاجة للكل يعنى.. فيه حصل كلام على انحرافات فى القطاع العام، وحصل كلام على أحداث وعمليات بهذا الشكل، باقول إن رغم هذا الكلام كله – وعلى فرض ان هذه العمليات حصلت – قبل ما تتأمم هذه الشركات وهى فى القطاع الخاص كانت الانحرافات اللى فيها عشرات أضعاف الانحرافات اللى احنا بنلاقيها النهارده – على قلتها – فى القطاع العام، وإن القطاع العام، بعد ما أخذ مسئوليته بالنسبة لهذه الشركات والمؤسسات المؤممة استطاع انه ينجح نجاح أضعاف أضعاف النجاح اللى كان موجود فى القطاع الخاص .

فأنا باطلب من إخواننا الصحفيين انهم بيبصوا للقطاع العام على انه قطاع وليد لسه ما بقالوش ٥ سنوات من العمر، وعايز التوجيه مش عايز التسفيه؛ عملية التسفيه وعملية التهزيئ، وعملية إعطاء صورة القطاع العام بهذه الصورة، الحقيقة غير مطلوبة.. وإلا معنى هذا أن القطاع العام بقى شىء غير مرغوب وشىء مكروه. النقطة التانية: ممكن أن يحصل نقد، ويكون هذا النقد الحقيقة نقد بناء. والنقطة التالتة اللى هى بقى الكلام على الانحرافات قبل ثبوت التهم، هو الحقيقة لو الصحفيين ادوكم فرصة عدة أشهر بدون التعرض للقطاع العام.. ما أقدرش أقول أبداً إن الصحافة ما تكتبش؛ يعنى لازم الصحافة تكتب، ولكن باقول إن الصحيفة اللى تكتب حاجة وما تثبتش بنآخذ المسئول عن

الصحيفة أو المسئول عن المجلة؛ بمعنى ان أنا لو أى صحيفة – نتبع الطريقة دى من هنا ورايح – أى جريدة أو مجلة حتكتب انحرافات، حاجيب المجلة وأكتب عليها: السيد رئيس اللجنة العليا لرقابة الدولة، بيطلع يا الصحيفة صح ويبقى المسئول يؤاخذ، يا المسئول صح والصحيفة غلط، ويبقى المسئول فى الصحيفة نؤاخذه .

لكن ما أقدرش أقول ما ننتقدش وما نتكلمش الحقيقة.. عايزين نكون صدرنا واسع، ولكن نحدد هذه العملية بهذا الشكل .

هو أنا الحقيقة اللى أنا بيهمنى أكتر من الكلام على الانحرافات، الصورة اللى بيحاولوا يبينوا بها المديرين والقطاع العام، وشكل ان المدير دا راجل استغلالى، هل كل المديرين اللى عندنا استغلاليين؟! يعنى مش متصور العملية بهذا الشكل، أو الراجل اللى راكب عربية طولها كذا متر وطولها.. طيب ما هو إذا كان المدير هو أخر ما يصل إليه الإنسان فى حياته كلها، طيب ما لازم يكون عنده عربية، إذا كان حيقعد يخدم طول حياته وأخر حياته حيوصل إلى منصب المدير وما يبقاش عنده عربية، طيب امتى حيبقى عنده عربية؟ طيب وبعدين؟ طيب رئيس مجلس إدارة الجريدة اللى بيتكلم عنده عربية واللا ماعندوش؟ طيب ما هو عنده طبعاً عربية. (تصفيق).

والمكاتب اللى برضه بيطلعوها.. برضه بنروح نشوف رئيس مجلس إدارة أى جريدة أو مجلة حنلاقى عنده برضه المكتب والتليفونات، وما أعرفش حنلاقى الشنبات واللا ما نلاقيش الشنبات! نلاقى المكتب ونلاقى التليفونات، ونلاقى نفس العملية .

إذا كان هو بيرضى هذا الكلام لنفسه وأنا بارضاه له؛ لأن أنا باقول اللى بيوصل لرئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية أو جريدة وصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه إنسان فى جهاده العملى. فباقول لازم يكون عنده عربية ولازم يكون عنده مكتب، ولازم ياخد أقصى حد بالنسبة للمرتبات، وباقول برضه ان احنا النهارده بنقلل المرتبات بتاعة الشركات - بننزلها عن

خمسة آلاف - ولسه مانزلناش مرتبات رؤساء مجالس وإدارات الصحفيين عند ٥٠٠٠ ، لسه موجودين بـــ٥٠٠٠.

فيعنى العملية كلها الحقيقة لازم نحطها ونشوف إيه الصالح العام؟ عملية التشهير بفكرة القطاع العام عملية غير مقبولة، عملية النقد البناء عملية مقبولة. وأنا باقول أى واحد من الصحفيين بيقدر يكتب انحرافات، ولكن إذا ثبت أن هذه الانحرافات غير حقيقية حنؤاخذ رئيس التحرير؛ يعنى كان زمان فـــى القطـــاع الخاص لو واحد كتب انحرافات غير حقيقية بيرفع عليه قضية فـــى المحكمـــة، ويطلب حبسه، ويطلب عليه تعويض، احنا مش عايزين الحقيقة نقول النهـــارده الشركات تروح ترفع قضايا، وكل يوم، وسايبين شغلكم وماسكين الصحفيين فى المحاكم، ولكن أى كلام بهذا الشكل حنوديه لجنة الرقابة العليا للدولة .

أعتقد دا كل الكلام الخاص بك يا غانم واللا فيه حاجة تانية؟

السيد محمد أحمد غانم : لا يا افندم .. هو كده مظبوط يا افندم. اسمح لى تعليق صغير يا افندم لو سمحت .

الرئيس : اتفضل.

السيد محمد أحمد غانم : فى الواقع احنا يعنى إضافة للكلام اللى سيادتك اتكرمت وقلته، احنا أكثرنا منطلق، واحنا زى ما شفنا محاســبات ومحاكمـــات للمنحرفين، كان يهمنا قوى ان احنا نشوف محاسبات للسلبيين. فى الواقع اللـــى بيحاسب هو اللى بيغلط، واللى بيغلط - وإن كان فيه جزء منهم بـــيغلط بســـوء نية - إلا أن التخوف اللى السيد رئيس الوزارة أشار به لسيادتك؛ مـــن ناحيـــة تخوف المسئولين من المسئولية.. صراحة موجود، ولعل لو منعنا هـــذا الجـــو، وكنا زى ما بيُحاسب الشخص اللى بيغلط نحاسب الشخص اللى مـــا بـــيغلطش خالص.. اللى ما بيعملش حاجة؛ لأن احنا الانطلاق بتاعنا دا مطلوب، وبيكـــون النتيجة أن الشخص المنطلق بنوقفه؛ لأن هو مش لوحده اللى بيسير العملية، فيه مرتبط بأكثر من جهة أخرى، فاحنا نرجو أن الشخص اللى يخاف يمضـــى، أو اللى يزحلق الموضوع لأى جهة تانية برضك يجب أن يطوله القانون؛ علشـــان يبقى منطلق زى المنطلقين .

بالنسبة للبيانات بتاعة الجرائد.. أنا أرجو انى أدى لسيادتك مثل عملى تعرضت إليه، كان له تأثير فى ضياع فرصة على البلد. كلفت ان أنا أتعاقد على صفقة قمح من اليونان فى وزارة "باباندیرو"، وكانت الظروف كلها مهيأة على ان احنا نعمل الصفقة فى وقت احنا كنا محتاجين جداً لهذا القمح، وبرغم أن مراسلى الصحف اتصلوا بى قبل ما أسافر وحاولوا إنهم يعرفوا أى بيانات، وماقلتلهمش عنها، أنا فوجئت فى اليونان بأن الجرائد بتاعتنا نشرت عن المهمة، كانت النتيجة ان الأمريكان ضغطوا على حكومة اليونان ومنعوهم انهم يدونا قمح .

احنا طبعاً "الفاينانشيال" بيطلع بيانات، والجرائد العالمية كلها بتطلع، إنما احنا لنا ظروف قاسية شوية، وأجهزة الإعلام الخارجية متتبعانا، وأنا باقول مش ما ننشرش، إنما يكون النشر بعد ما تنتهى العمليات .

الرئيس : بالنسبة لموضوع السلبيين، أنا باعتقد أن اللجنة رفدت عدداً من السلبيين، وأترك الكلام للمشير. (المشير يضحك). السلبيون يقوموا يقفوا. (ضحك من الحاضرين) .

المشير : السلبى بيعامل تماماً كالمخرب، ورئيس مجلس الإدارة اللى ما ياخدش باله من شخصيته ويتحمل مسئوليته بالكامل ويؤدى عمله تماماً، وإذا بدا منه أى خوف فى تصرفه؛ سواء بالنسبة للأجهزة القيادية اللى عنده فى داخل الشركة، سواء الناس اللى عملوا فى داخل الشركة والإنتاج، سواء معاملته مع المؤسسة.. فسيعامل تماماً كالمخرب؛ لأنه ما فيهوش فايدة .

كل واحد لازم ياخد شخصيته ويشتغل، واللى ما يقدرش يشتغل ويجد فيه معوقات، وواجبه يقضيه انه يقوم يروح يقعد فى بيتهم، ويقول أنا مش قادر أشتغل للأسباب الآتية، ويقول كلام مسبب، لكن مايقعدش ساكت سلبى أبداً. وأنتم خدتم ثقة والحمد لله، ولازم كلكم تنطلقوا فى العمل ومافيش معوقات. (تصفيق).

دكتور فاروق حسين جرانة : فى الواقع أن تشكيل الجماعات القيادية فى داخل الشركات دا إدى فرصة للقاء بين القيادات التنفيذية وبين القيادات الأخرى من التنظيمات السياسية أو اللجان النقابية وغيرها .

وفى الواقع ان زى ما سيادتك قلت إن هناك تناقضات داخل الشركة، وهذه التناقضات حتزول مع مرور الوقت. وبنطلب من سيادتك إنك توضح لنا الأسلوب المقترح للتنسيق بين القيادات التنفيذية وبين القيادات الأخرى؛ بحيث ان هذه القيادات مجتمعة تؤدى الهدف المطلوب منها من أنها تنطلق فى تحقيق أهداف الإنتاج، دا الشق الأول .

أما الشق الثانى: تردد فى مناسبات كثيرة - والمناسبة الكبرى كانت مؤتمر الإنتاج الأول - أبعاد المسئولية السياسية لرئيس مجلس الإدارة؛ والمسئولية السياسية لرئيس مجلس الإدارة كما نفهمها هى أنه يعمل على تحقيق الأهداف التى تناط به؛ بحيث يؤدى عمله إلى تحقيق أهداف الخطة العامة للدولة، ودا فى حد ذاته عمل سياسى. ولكن وجدنا فى تشكيل الجماعات القيادية أخيراً أن هناك اتجاه إلى أن رئيس مجلس الإدارة يأخذ موقع له كأمين للجماعة القيادية، وهذا فى حد ذاته يشبه التكليف بتولى أعباء قيادة العمل السياسى، بينما فى بعض الأحوال ما بتكونش هذه الظاهرة موجودة؛ فبتكون هناك قيادة تنفيذية وقيادة أخرى سياسية. والمطلوب أن نعلم ما هى أبعاد المسئولية بالنسبة لكل من القيادتين؛ القيادة السياسية والقيادة التنفيذية؟ وكيف نصل إلى أن القيادتين يلتقوا معاً على خط الالتزام السياسى، ويشتركوا فى تحقيق الأهداف العامة؟ وشكراً .

الرئيس : بالنسبة للتناقضات الموجودة.. هذه التناقضات موجودة؛ وستبقى موجودة؛ لأن احنا هدفنا تذويب الفوارق بين الطبقات، حتى نصل إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ستكون باستمرار فيه تناقضات فى المجتمع كمجتمع، والصراع الطبقى حيكون موجود، ولو انه موجود بالطرق السلمية فى الشركة أو الوحدة الإنتاجية، فى مجلس الإدارة، وفى الجماعات القيادية السياسية، وفى نقابات العمال. حصل كلام كتير على هذه المواضيع - السنة اللى فاتت والسنة اللى قبلها - انها بتعوق الإنتاج، بل وقيل أيضاً ان فيه أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين؛ وعلى هذا الأساس فيه مشاكل. الحقيقة أنا فى كلمتى النهارده وضحت إيه شغل مجلس الإدارة، وإيه شغل الاتحاد الاشتراكى.. الجماعة القيادية للاتحاد الاشتراكى، وإيه وظيفة نقابة العمال الموجودة .

فى الحقيقة إذا كانت نقابة العمال تخرج عن شغلها يختل الأمر، وإذا كان التنظيم السياسى يخرج عن شغله أيضاً يختل الأمر .

وفى نفس الوقت الإدارة – فى رأيى – ورئيس مجلس الإدارة له مسئولية كبيرة بالنسبة للتلاتة. رئيس مجلس الإدارة هو القائد الفعلى فى هذا الموقع، فعليه انه يكون متفاهم مع الاتحاد الاشتراكى، ومتفاهم أيضاً مع نقابات العمال، ولما أقول متفاهم ماباقولش إنه يبقى طرطور، ما باقولش إنه يبقى راجل بلا شخصية أو يخوفوه. رئيس مجلس الإدارة اللى تخوفه اللجنة السياسية أو تخوفه النقابة ماينفعش يبقى رئيس مجلس إدارة، رئيس مجلس الإدارة لازم يكون مقتنع، وعنده خطة وماشى بها، ويجب أن يكون قادر على أن يقنع الآخرين؛ اللى هم لازم أيضاً يكونوا عند مسئوليتهم بخطته؛ سواء كانوا تنظيم سياسى أو كانوا نقابة عمالية .

ما أقدرش أقول إن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون رئيس التنظيم السياسى أبداً؛ إن ممكن واحد يكون بالنسبة للإدارة والإنتاج كويس جداً، أنا باقول إنه هنا كعمله السياسى إنه فنى ومنتج، ولكن لا يستطيع انه يقود العمل السياسى. وأنا قلت فى كلمتى ما هى المتطلبات من العمل السياسى .

ما أقدرش أقول إن دا يقود العمل السياسى.. ما أقدرش أقول أبداً؛ لأنى إذا خليته يقود العمل السياسى معنى هذا إنه حيفشل، وبعدين لا تتصوروا أن العمل السياسى حكر علينا إس.. على الاتحاد الاشتراكى أبداً .

فيه ضغط أجنبى، وفيه تدخلات أجنبية، وفيه محاولات للدخول فى المصانع علشان عمل تنظيمات سياسية.. فيه حاجات بهذا الشكل، إذا كان العمل السياسى عملاً غير ناجح، أو عمل صورى؛ معنى هذا ان احنا سنعطى لأعداء النظام الفرصة انهم ينظموا هم سياسياً فى هذه المواقع، ودا اللى الواحد مش عايزه .

النقطة التانية اللى أنا باقولها: ان احنا لازلنا نرى – أو أنا لازلت أرى – أن ولو ان احنا بنبنى الاشتراكية لكن مش كل اللى بيبنوا الاشتراكية اشتراكيين،

فيه عدد كبير من اللى موجودين النهارده فى قيادات الإنتاج مش اشتراكيين، ولكن هو شخص فنى وشاطر وإدارى، ولكنه غير اشتراكى .

أنا باقول يعنى ظروفنا تحتم علينا ان احنا نستعين بهذا الشخص، ولكن لا أستطيع أن أسند إلى هذا الشخص مسئولية العمل السياسى .

ما هى النواحى اللى تخلينى أشعر أن الشخص اشتراكى أو غير اشتراكى؟ إذا كان الشخص مؤمناً فعلاً بهدفنا؛ وهو إذابة الفوارق بين الطبقات، ويعمل على تحقيق هذا الهدف بكل الوسائل، فهو شخص اشتراكى .

إذا كان فيه أى شك فى أن الشخص غير مؤمن بإذابة الفوارق بين الطبقات، أو لا يعمل على هذا، يبقى هذا الشخص غير اشتراكى.. قد يكون إدارياً، قد يكون فنياً، ولكنه فى نفس الوقت متشرب بروح برجوازية، أو روح أرستقراطية.. بيفيدنى فى العمل الإدارى ولا يفيدنى فى العمل السياسى، بل يضرنى فى العمل السياسى .

وبعدين بدى أقول حاجة يعنى.. برضه عدد الاشتراكيين مش كتير، والاشتراكية بتتنفذ بعدد قليل من الاشتراكيين، وبعدين الناس برضه أما بتوصل إلى مراكز قوى معينة يمكن بتنسى المبادئ الاشتراكية وتطلب مراكز قوى أكتر، ثم الناس أما بتوصل إلى أخذ معين أو مرتبات معينة يمكن بتبص إلى انها عايزه مرتبات أكتر، وأما بتاخد امتيازات معينة بتبص إلى أنها عايزة تاخد امتيازات أكبر، وهنا بتتهز أيضاً الناحية الخاصة بالصفات الاشتراكية فى الفرد .

كل ما أتمناه أن الشخص اللى هو ماسك العمل الإدارى لو يكون الحقيقة أيضاً هو شخص اشتراكى، ويستطيع أن يقوم بالعمل السياسى، ننجح. وأعتقد مع مضى الزمن، ومع الأيام، ومع التعليم، ومع مرورنا ومرور الزمن فى هذه المرحلة؛ اللى هى مرحلة التحول من المجتمع الرأسمالى الإقطاعى إلى المجتمع الاشتراكى، وقربنا فعلاً من المجتمع الاشتراكى الواقعى؛ لأن احنا لازلنا النهارده ماعندناش مجتمع اشتراكى، دا بيساعد على انه يحط الكلام اللى بيتكلم عليه الأخ جرانة موضع التنفيذ. ولكن احنا النهارده بنمر بمرحلة ناس يمكن فنيين بنحاول إنهم يكونوا اشتراكيين، وناس اشتراكيين أيضاً بنحاول إنهم يكونوا

فنيين، ولازال فى المجتمع فيه طبقات مختلفة لم تنته الطبقات.. فى كل حتة موجودة هذه الطبقات، بنحاول ان احنا نصفى أو نذيب الفوارق بين هذه الطبقات .

فيه ناس بيقولوا فيه طبقة جديدة.. وأنتم سمعتم هذا الكلام؛ إن فيه طبقة جديدة.. وأنا باقول إن فيه طبقات كتيرة جديدة، وأنا ما باعتبرش أبداً ان دا عيب لمجتمعنا وعيب فى المجتمع الاشتراكى اللى احنا فيه، دا احنا بالعكس.. احنا يمكن لولا الطبقة الجديدة اللى طلعت بالنسبة للمديرين ماكناش نقدر نعمل تحويل اشتراكى، والفرق بيننا وبين البلاد الأخرى اللى مش قادرة تعمل تحويل اشتراكى وتسير فى طريق الاشتراكية على أساس الكفاية والعدل، ان ما عندهمش الكادر اللى موجود عندنا.. من الميزة عندنا ان احنا عندنا كادر من الفنيين موجود .

طيب هذا الكادر من الفنيين لازم ياخد مرتبات معينة، ولازم يأخذ امتيازات معينة؛ لأنه بيعطى فن وبيعطى خبرة، وهو اللى بيخلى الإنتاج يمشى، بدونه الإنتاج بيقف. وبعدين باقول إن فيه طبقات جديدة بالنسبة للمجتمع، وفى سبيلنا إلى إذابة الفوارق بين الطبقات حنقابل طبقات جديدة؛ المعدم اللى ماكانش لاقى حاجة وبقى عنده النهارده ٥ فدادين أنا باقول دا طبقة جديدة، ما هى العملية نسبية، والرجل اللى كان بيشتغل عامل فى الريف، وعامل متعطل نص السنة ونص السنة بيشتغل بالعافية، والنهارده بيشتغل طول السنة أيضاً طلع بقى حاجة جديدة، والعامل الغير ماهر والنهارده بقى عامل ماهر وبيطالب بأجرة عالية أنا باقول دا أيضاً حاجة جديدة .

إذا كنا عايزين نذوب الفوارق بين الطبقات كيف يحصل هذا إلا بتفاعلات بهذا الشكل، أنا لا أنزعج أبداً من الكلام اللى بيتقال على الطبقة الجديدة، ولكن فى نفس الوقت أنا عايز كل الناس يكونوا اشتراكيين. وكل الناس يكونوا اشتراكيين سبيلها الوحيد هو الإيمان بمبدأ إذابة الفوارق بين الطبقات والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات؛ وعلى هذا الأساس يستطيع الشخص الإدارى أن يكون قائد سياسى، وقائد سياسى ناجح، وأعتقد ان هو دا الطريق اللى

حنوصل إليه فى تطورنا. أعتقد ان أنا وفيت الأخ جرانة.. واللا لسه مش مقتنع يعنى بالكلام دا؟

الدكتور فاروق حسين جرانة : أنا مقتنع جداً.. وبرضه زى ما سيادتك بتقول ان المقصود يعنى كان إرساء مفهوم، وأعتقد أن المفهوم دلوقت أصبح واضح جداً، وممكن برضه ناخد من كلام سيادتك توجيه؛ على أساس أن كلا منا ولو انه بيقوم بأعباء إدارية إلا أنه عليه ان هو يحاول أن يصل إلى أن هو يعمل بممارسة الأسلوب السياسى، وأعتقد أن ممارسة العمل السياسى مافيش شك ان هو حيحقق قدر كبير جداً من النجاح فى العمل التنفيذى؛ إذا تأتى لنا زى ما بتقول سيادتك. ما فيش شك أن هناك قيادات فنية لا يمكنها الاشتغال بالأعمال السياسية؛ لأنها مش مهيأة لهذا ولا معدة، ولكن إذا تهيأت لها الفرصة فمافيش شك إن دا بيدى لها فرصة أكبر للنجاح عن طريق تجنيد القاعدة وراء الأهداف، وعن طريق ان القاعدة تقتدى بها وتتخذها قدوة فى العمل، وعن طريق تفهم مشاكل القاعدة، ويعنى بهذا يلتئم الشمل، ويلتئم بين الشقين؛ اللى هو القيادة التنفيذية، والقيادة السياسية. وشكراً سيادة الرئيس .

الرئيس : هو يعنى يمكن رغم أن قد يكون فيه قيادة تنفيذية وقيادة سياسية، ولكن رئيس مجلس الإدارة عليه مسئولية بالنسبة للكل؛ بالنسبة للناحية التنفيذية، بالنسبة للناحية السياسية، بالنسبة لأيضاً الناحية النقابية، وانه هو بقدرته وبحركته بيستطيع انه يخلق انسجام، وهو اللى يستطيع أنه يصفى بقدر الإمكان التناقضات الموجودة .

السيد محمد حليم الرشيد : السيد الرئيس.. سؤالى يتناول موضوع مسئولية الإدارة العليا فى الشركة، سيادتك تناولت الموضوع فى الإجابات السابقة من بعض الجوانب، ولكنى أعتقد أن الموضوع يحتاج إلى توضيح أكتر .

سيادتك ذكرت الليلة أن رئيس مجلس الإدارة هو المسئول الأول عن الشركة، وهذا التوجيه سيادتك ذكرته فعلاً فى مرات سابقة فى مناسبات عدة، طبعاً احنا بنفهم أن رئيس مجلس الإدارة مسئول؛ يبقى مسئول أمام المستويات الأعلى المشرفة على الشركة، وهى المؤسسة والوزارة .

فى نفس الوقت هناك مجلس إدارة الشركة، ومجلس إدارة الشركة مسئول عن إدارة الشركة كما هو مفهوم لكثير من الناس أو للأغلبية، ومجلس الإدارة يضم أعضاء منتخبين؛ وهؤلاء الأعضاء المنتخبون قد يتوقع منهم العاملون الذين انتخبوهم أن يشاركوا فى كثير من الأمور، وهذه الصورة قد تخلق فرص أو احتمالات للتصادم، أو اختلاف الرأى الذى قد يصل فى بعض الحالات إلى خلق معوقات لحسن سير العمل، أو انتظام الإنتاج، أو انتظام العلاقات. بطبيعة الحال سيادتك ذكرت أن رئيس مجلس الإدارة من مسئوليته ان هو بيدير الأمور بطريقة تعالج المصاعب التى قد تكون موجودة، وفعلاً بيحصل هذا فى حالات كثيرة، ولكن احتمالات الاختلاف فى الرأى واحتمالات التصادم توجد فعلاً فى بعض الحالات؛ ولذلك أرجو أن يوضح سيادة الرئيس دور مجلس إدارة الشركة، والعلاقة فى الاختصاصات والسلطات بين رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة فى الشركة .

الرئيس : هو احتمالات التصادم موجودة وستبقى موجودة ما بقى الناس وما بقى البشر؛ يعنى دا موضوع لازم نحطه فى اعتبارنا. إذا قعدوا ٥ حوالين ترابيزة يبقى كل واحد منهم له رأيه والمفروض فى مجلس الإدارة كل واحد بيقول رأيه، وإذا حصل تصادم بيستطيع الحقيقة رئيس مجلس الإدارة اللبق الصاحى النبيه انه يحل هذا التصادم .

الكلام دا مش فى مجلس الإدارة، دا الكلام دا فى مجلس الثورة بيبقى فيه هذا التصادم وهذه التناقضات، وهذه الأمور كلها؛ يعنى إذا قارنا بين ناحية الإدارة وناحية مجلس الثورة فإزاى فى مجلس الثورة نستطيع ان احنا مثلاً كنا نحل هذه الموضوعات؟ طالما وجد الناس على ترابيزة وجد التناقض .

وأنا بدى أقول لك الصورة اللى بتخلى هذا التناقض موجود النهارده يمكن بطريقة عنيفة، فيه انطباع موجود ان رئيس مجلس الإدارة ويمكن أعضاء مجلس الإدارة المعينين بيمثلوا رئيس مجلس الإدارة القديم؛ اللى هو صاحب المال والمستغل .

الحقيقة أنا ما اقدرش.. مهما وقفت أتكلم وأخطب لن أستطيع أن أقضى على هذا التصور، لكن إنتم تقدروا تقضوا على هذا التصور، هو أنتم إيه؟ أنتم إيه فى محلاتكم؟ أنتم ممثلين لنا، ممثلين لى أنا اللى بأقف أتكلم عن حقوق العمال، وعن تذويب الفوارق بين الطبقات، وأن هذه الشركة ماهياش شبركتك، ولا أنت حتاخد منها أرباح، ولا واحد حيروح بيتهم منه حاجة .

فأنت الحقيقة يجب أن تظهر للعامل أنك أنت ممثل الثورة فى هذا المصنع، وأن هدفك تذويب الفوارق بين الطبقات وإعطاء كل ذى حق حقه، ما انتش أبداً صورة الرأسمالى اللى موجودة فى رأس العامل.. المستغل.. احنا النهارده بنقول بقى لنا ٥ أو ٦ سنين فى هذا الموضوع، لازم نغير هذه الصورة.. انتم الحقيقة اللى فى قدرتكم أنكم تغيروا هذه الصورة.. وما فيش مكسب حيجيلك والمكسب رايح للشعب، إذا وفرت مافيش توفير حيجيلك، التوفير رايح للشعب؛ لأن هذه المؤسسة أو هذا المصنع يدخل ضمن سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج، فهذه الصورة لازم نغيرها تغيير كامل، وإذا غيرناها بيخف إلى حد كبير هذا التناقض وهذا التصادم .

نيجى بقى لرئيس مجلس الإدارة شغله إيه؟ ومجلس الإدارة شغله إيه؟ وأرجو من السيد رئيس الوزراء انه يطلع توجيهات بهذا الموضوع. رئيس مجلس الإدارة شغله العمل اليومى بالإدارات المختلفة، مع الإدارات؛ لأن رئيس مجلس الإدارة عنده إدارة الموظفين، وإدارة كذا، وإدارة كذا وإدارة كذا، وعنده المدير هو مسئول عن هذا العمل اليومى .

مجلس الإدارة بيجتمع مرة كل فترة من الزمان، مسئول عن إيه؟ مسئول عن السياسة العامة للشركة، مسئول عن تنفيذ الخطة، مسئول عن المتابعة، ولكن ما أظنش ان مجلس الإدارة يقعد يتكلم فى المسائل الخاصة بترقيات الموظفين وتنقلات الموظفين، وما كانش مجلس الإدارة حتى فى القطاع الخاص بيبص فى هذه العمليات؛ لأن ترقيات الموظفين لها إدارة، وتنقلات الموظفين لها إدارة، إلا إذا حصل طبعاً الانتهاك للأصول، أى واحد فى مجلس الإدارة بيقول إن حصل انتهاك للمواضيع، وله الحق أنه يتكلم فى هذه المواضيع .

وفى رأيى أن من الواجب ان احنا نعمل توجيهات لهذا الموضوع مع... يعنى بدى أقول حاجة: إذا حاول رئيس مجلس الإدارة بناءاً على هذا الكلام انه يركن مجلس الإدارة ويخليه حاجة بدون شغل، فدا بيحصل عنه نتيجة عكسية، ويحصل تصادمات وشكاوى، وتلغرافات وتقارير، وانتم عارفين طبعاً العمليات اللى بتحصل بهذا الشكل .

وباقول أولاً وأخيراً برضه: رئيس مجلس الإدارة باحس الـ Management الإدارة بتاعته يستطيع أنه يحل مواضيع كثيرة فى هذا الخصوص، وبرضه مهما طلعت توجيهات إذا كانت شخصية رئيس مجلس الإدارة شخصية غير مرنة وحازمة فى نفس الوقت، بيجد باستمرار هذه المشاكل، وأترك الكلام للسيد رئيس الوزارة.

السيد رئيس الوزراء : هو فى تكوين مجالس الإدارة فيه عناصر مختلفة؛ رئيس مجلس الإدارة، والأعضاء المعينين بناءاً على توجيهات لجنة الرقابة، يتم الاتفاق عليها مع رؤساء مجالس إدارة الشركات، والأعضاء المنتخبين، ودول حيتم تنسيق انتخابهم مع الاتحاد الاشتراكى.. فباعتقد ان مجلس الإدارة الجديد حيكون أكثر تجانساً من المجلس القديم - زى ما أشار سيادة الرئيس - المواضيع الخاصة اللى بتكون مجال للجدل ومجال للمساومة فى مجلس الإدارة يجب أن تخرج عن مسئوليات مجلس الإدارة، وتصبح مسئوليات مجلس الإدارة أساساً هى السياسة العامة، إعداد أهداف الإنتاج، الميزانية تقديرية، متابعة نشاط الشركة شهراً بعد شهر، بناءاً على تقارير يقدمها رئيس مجلس الإدارة تناقش فى المجلس.. كل هذه المسائل ماهياش محل خلاف. وبعدين - كما أشار سيادة الرئيس - يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة قادراً على أنه يقود، يجب ان هو يندمج مع المجموع، وما يتعالاش عليهم، ودى اعتبارات تثير من ناحية التعاون، وبتثير من ناحية تانية عدم التعاون .

الرئيس : لك رأى تانى؟

رئيس الوزراء : أشكر السيد الرئيس لهذا التوضيح، ولا شك أن التوجيهات اللى سيادتك أشرت إليها حتخلى الموضوع واضح للجميع بدرجة كافية.. متشكر قوى .

السيد إبراهيم جمعة سويلم : الاستفسار اللى طلبته من سيادتك سبق أن أثاره الزميل الدكتور جرانة، وسيادتك وفيته حقه من الرد، وشكراً .

الرئيس : السيد أحمد طلعت عزيز .

السيد أحمد طلعت عزيز :

السيد الرئيس.. أورد ميثاق العمل الوطنى أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة إلى تحقيق الأهداف، وأن مسئولية كل فرد يجب أن تكون واضحة أمامه؛ حتى يستطيع أن يعرف مكانه فى العمل الوطنى، وأن الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة .

ولما كانت الخطة ليست عمل إدارى وتنفيذى فحسب، بل أيضاً عمل سياسى من الدرجة الأولى؛ لتحقيق المعدلات الطموحة المستهدفة، ويؤكد هذا المفهوم ما أجرى أخيراً من تجارب رائدة فى عدد من المصانع والوحدات الاقتصادية .

كما وأن إلمام كل مواطن بخطة الدولة قبل اعتمادها يتيح الفرصة لإبداء رأيه واقتناعه بها، وتنفيذها عن إيمان، وتتضح الرؤية عن الأهداف أمامه فى أوسع أبعادها، وتزداد ثقته بنفسه ويحس بكيانه، وتصبح آفاق تفكيره أوسع، وتمتد إلى المجتمع ككل شامل؛ رابطاً مصلحته بمصلحة مجموع الشعب. لذلك يرجى أن تعرض الخطة على القاعدة الشعبية فى جميع مستوياتها قبل إقرارها من مجلس الأمة، وذلك فى أبسط صورة بالنسبة للهيكل العام تمكن من استيعابها، وفى أدق صورة بالنسبة للوحدة الاقتصادية .

الرئيس :

هو بالنسبة للوحدة الإنتاجية يستطيع كل واحد فيكم انه يعمل الكلام دا بالنسبة للوحدة نفسها، ان احنا عندنا خطة الإنجاز كذا، وحنعمل كذا وكذا، وأعتقد أن دا بيكون موضوع شيق بالنسبة للعمال، ويسعدهم جداً انهم يناقشوا فيه، وقد يدونا آراء بتكون مفيدة .

بالنسبة للقاعدة الشعبية، أنا قلت هذا الكلام يمكن فى خطبة من خطبى، ان أنا حنزلها للقاعدة الشعبية، ولكن الحقيقة حدث بعد كده أنها مانزلتش لعدة أسباب؛ ان احنا برضه بعد ما واجهنا هذا الضغط الاقتصادى وجدنا من المناسب ان احنا نغير الخطة إلى خطة سبعية بدل خطة خمسية، ثم أيضاً وجدنا بعد كده إن ٧ سنين بنقعد نرسمهم النهارده ونخططهم تحت تصور الضغط السياسى الموجود والضغط الاقتصادى الموجود قد يجعلنا نتشاءم بالنسبة للمستقبل؛ فقلنا أحسن نعملها ٣ سنين، ثم بعد هذا نكمل، وقلنا نعمل خطة الإنجاز.. وأعتقد بمجرد إتمام خطة الإنجاز. على الاتحاد الاشتراكى أن يقوم بواجبه فى هذا الموضوع؛ بالنسبة للوحدات السياسية الموجودة فى كل مكان. وبعد هذا - وفى نفس الوقت - على كل وحدة إنتاجية انها تقوم بدورها بالنسبة للعملية الأساسية للوحدة الإنتاجية، وبالنسبة للعملية العامة، ثم بعد هذا نحولها إلى مجلس الأمة .

السيد أحمد محمود نويت : السؤال - يا افندم - اللى تقدمت به فعلاً سيادتك أجبت عليه لما أتكلم الأخ فاروق جرانة، وأعتقد ان ما بقالوش محل دلوقت .

الرئيس : هو أنا قدامى السؤال بتاعك، وبعدين اللى بدى أقوله لك إيه.. وكيف يمكن أن يتفاعل معها وهى لا تتصل به، بل تتصل رأساً برئاساتها التنظيمية السياسية؟

السيد أحمد محمود نويت : هو الواقع - يا افندم - أنا كنت خايف بس أن يحصل انعزال بين القيادات الموجودة وبين الرئيس .

الـــرئيس : ما هو أنا باقول إيه؟ إن هنا حيبقى - الحقيقة - الرئيس هـــو المسئول؛ يعنى إذا الرئيس أخذته الأنفة وغضب، وقفل على نفســـه الأوضـــة، بيبعت يجيب الجماعة دول، ويقول لهم إيه يا أولاد أنتم ليه ما بتتصلوش؟ وإيـــه اللى أنتم عايزينه؟ والكلام دا.. إيه المانع يعنى؟! مافيهاش حاجة أبداً !

المشير : احنا اتكلمنا مع رؤساء المؤسسات على أساس انهم بيجتمعـــوا أسبوعياً مافيهاش حاجة .

الرئيس : وبعدين أنا بدى أقول حاجة تانية؛ بالنسبة للتنظيمات السياسية؛ الجماعات القيادية الموجودة فى الشركات: دلوقت الناس اللى موجـــودين فـــى الشركات دول مفروض إنكم ناس بتوعنا، ما انتـــوش أعـــداءنا.. والـــلا إيـــه؟ وإلا تبقى مصيبة كبيرة يعنى .

إذن يعنى الواجب الحقيقة على الاتحاد الاشتراكى - وأنا قلت للسيد على صبرى وقلت لعبد المجيد فريد على هذا الموضوع - قبل ما يعينـــوا الجماعـــة القيادية فى أى مصنع، بيتصلوا برئيس مجلس الإدارة؛ علشان مـــا نجيبلـــوش جماعة قيادية من المشاغبين بيكفروه فى عيشته، (تصـــفيق) لأن مـــاهواش دا الغرض الحقيقة ان احنا نعمله.. لأن احنا عايزين الجماعة القيادية فعلاً تســـهل عملية الإنتاج وزيادة الإنتاج والنمو .

وأنتم الحقيقة - أنا قلت من شوية - إنكم أنتم مندوبين الثورة فـــى هـــذه المؤسسات، فالحقيقة الواجب لرئيس الاتحاد الاشتراكى فى كل منطقة والاتحـــاد الاشتراكى انه بيتصل برئيس مجلس إدارة الشركة قبل تعيين الجماعات القيادية، وياخد رأيه فى الموضوع؛ لأنهم هم بيجيبوا الجماعات القيادية دى إزاى؟ طيب ما هم بيسألوا عليها ناس، طيب ما احنا أولى بنسأل الناس اللى هم مرتبطين بنا ارتباط كامل على هذا الموضوع؛ لأن حيسألوا المباحـــث أو حيســـألوا اتحـــاد اشتراكى، أو حيسألوا أى ناحية من النواحى. وفى نفس الوقت برضه باقول لكم ما ترشحوش الدلاديل؛ لأنكم إذا رشحتم الدلاديل ما حتخلوش حد بعد كده يسأل عليكم ولا يتصل بكم .

احنا النهارده أو أنتم ناس فى الخمسينيات أو أكتر، كل واحد فيكم قدامه ١٠ سنين علشان يشتغل فى الدور اللى هو موجود فيه. إذن أنت مسئوليتك مش بس تدينا مصنع، دا أنت مسئوليتك تدينا ناس، ولازم فعلاً زى ما بتجدد الآلات فى المصنع لازم تخلق القيادات؛ فإذا جيت أنت عجبوك الدلاديل وعجبوك الناس اللى بيمسحوا جوخ، وهم دول اللى أنت حبيت تبرزهم سياسياً، بتكون أضريت ضرر بليغ .

احنا عايزين الناس اللى تناقش، والناس اللى تتكلم، والناس اللى عندها كرامة، والناس اللى عندها شخصية، والناس اللى عندها وعى وطنى ووعى سياسى، ومش عايزين المشاغبين ولا المناكفين، ولا التجار اللى لازالوا يعنى الأفكار القديمة عالقة بهم، وفى نفس الوقت مش عايزين الدلاديل ولا عايزين الطراطير .

بهذا الأساس نستطيع ان احنا ننجح الحقيقة، وتبقوا أنتم معاونين معاونة كاملة للاتحاد الاشتراكى .

السيد أحمد محمود نويت : والله يا افندم نشكر سيادتك، والبيان دا الحقيقة وضع أسس، واحنا كنا ننتظر نسمعه من سيادتك.. إنما بس اللى عاوزين نقوله إن الناس دول فعلاً إذا حصل ان هم أخذوا رأى رؤساء الشركات، على الأقل حيظهروا رؤساء الشركات كأنهم غير معزولين؛ لأن عدم أخذ رأيهم بيظهرهم كأنهم معزولين خالص عن هذه القيادات .

رئيس الوزراء : فى أكثر من حديث مع السيد على صبرى الأمين العام قال لى: إن أى واحد من أعضاء التنظيمات الشعبية يكون موضع شكوى من رئيس مجلس إدارة الشركة، رئيس مجلس الإدارة يتصل به شخصياً، وهو حيحقق فى الموضوع، وحيفصله من الاتحاد الاشتراكى إذا ثبت انحرافه .

أيضاً فيما يختص باختيار مدربين بالتنظيمات السياسية، علمت من سيادته أنه فى أغلب الأحوال بتستشار الشركة لترشيح العناصر القيادية الإنتاجية للتدريب فى هذه التنظيمات، وفى هذه الحالة ما أعتقدش ان فيه مجال أبداً

للشكوى، طالما أن السيد الأمين العام مستعد لنظر أى شكوى من الجماعات القيادية.

الرئيس : السيد أحمد عوض الله .

السيد أحمد عوض الله : السيد الرئيس.. لقد وقع كلام سيادتك فى قلوبنا وعقولنا ووجداننا وضمائرنا كما عهدناك، سيدى الرئيس.. كان أغنانى ان أنا أتكلم النهارده، ولكن فيه شعور بحسن ما حباك الله سبحانه وتعالى من فراسة ومن شفافية النفس قدرت تلمس منها الرئاسات الإدارية فى الوضع السياسى، وضعت فى باب الرأسمالية الوطنية وأطلق عليها أيضاً فئات أخرى .

احنا كلنا نشأنا من وسط طبقة أقل من المتوسطة، نشأنا بجهدنا، بالعمل.. بالجهاد الصعب، وتواريخنا كلها تحت أيديكم وعارفينها، لما نيجى وندمغ النهارده ونعتبر فئة خارجة عن فئة العمل المشرف المبجل فى العهد الاشتراكى، هذا مما يحز فى النفس، ويجعلنا طبقة مش اخدة وضعها الصحيح. الواقع فى اعتقادى أنا ربما التفرقة اللى جات بيننا دى جات من التفرقة فيما يختص بتعريف الفلاح، فى الواقع إن تعريف الفلاح يصح يكون بشأنه خلاف حول تعريفه؛ لأن احنا ما خدناش بالملكية العامة فى المجال الزراعى، حددنا نصاب معين للملكية واعتبرناه فلاح، فتختلف فى وجهات النظر - ان الفلاح مادام يملك رأس مال اعترفنا له انه يقدر يملك رأس مال - تختلف وجهات النظر بالنسبة لتعريف الفلاح، لكن بالنسبة للعامل اللى بيشتغل بكده وعقله وتفكيره يجب ألا يكون هناك خلاف؛ لأن ليس لنا رأس مال، كل جهدنا ما أعطانا الله به من ملكات عقلية وذهنية وغيرها .

مطلوب منا - احنا القيادات الإدارية - أن نلتحم بالعاملين؛ نذيب الفوارق بين الطبقات، هذا واجب علينا، ولكن هذه الصفة التى خلعت علينا صفة الفئات الأخرى الرأسمالية الوطنية قد تعد لنا معوقاً من ناحيتين؛ أول ناحية ان نقول أن الراعى ونحن رعية لم يساوى بينهم من ناحية الوضع الحقيقى، يعنى أنا مثلاً كرئيس مجلس إدارة.. واحنا دلوقت داخلين فى عيد الأضحى - كل سنة وأنتم

طيبون – أنه بيديني أنا مثلاً فروة مورينو وبيدى غيرى فروة بلدى، فإزاى يقول لى أنا ألتحم بدول، وأزيل الفوارق بينهم وأنا شايل ورا ضهرى فروة مورينو؟

أنا عاوز فروة بلدى علشان أخش معاهم (ضحك) فهذه الخلعة – الـــرداء اللى بيعطى لى – وأنا آخد عملية الاتحاد الاشتراكى فى الشركة اللى أنا شرفت بها، أخدها عملية جدية .

هذا هو عائق معوق لى، ويجعلنى برضه بين العاملين مش مقبولة نفســياً منهم..أنت فئات أخرى..! أريد أن أكون عاملاً معهم، تزيد فاعليتى وإيجابيتى. نقطة أخرى برضه.. هذه الصفة خلعت على ما يضر وسببت بعــض الغــبن، سيدى الرئيس أنا واحد ابتديت حياتى موظف فى الحكومة، ضربت المثل الطيب للموظف الحكومى، ملفى شاهد، اشتغلت.. طردت فى سنة ٤٩ لفظتنى الحكومة؛ لأنها بتلفظ النزيه والرجل القدير فى عمله، وملفات دا ثابتة عندكم .

اشتغلت بره فى وسط الأجانب، قدرنى الله وأثبت كفاءة المصرى فى كل شىء؛ لغة ولغات وكله فى المجال اللى عملت فيه. الآن جا شرفنى القطاع العام وادانى أكون حارس على أكبر شركة فى مصر؛ إحدى الشــركات الكبــرى – شركة "إيسترن" للدخان – وأديت العمل، وشرفتنى الثورة، ودرجتنى فيها إلى أن وصلت الرئاسة فيها .

سيدى الرئيس.. هذه البقية من الرأسمالية الوطنية منعتنى أنــى أســتفيد وأتمتع بإحدى الخيرات الأساسية اللى أوجدتها الثورة.. التى أوجدتها لهذا الشعب المسكين.. المعاشات.. منعت إنى اخد معاش.. من ٦٢، قبل ٦٢ مافيش.. أيــن المدة بتاعة الخدمة بتاعتى؟ أين العمل كله؟ احتسبوا لى من سنة ٦٢ فقط. سيادة الرئيس.. أرجو أن ترفع عنا هذه المذلة؛ فكرة الرأسمالية الوطنية، نحن عمال، ويشرفنا ان احنا عمال، وسنكون أكثر إيجابية.. إننا كعمال أكثر من فئات أخرى أو رأسمالية وطنية.. وأشكر السيد الرئيس .

الرئيس : هو علشان نناقش هذا الموضوع لازم نرجع للأسباب اللى من أجلها قلنا عامل أو فلاح أو فئات أخرى .

احنا قلنا إن الاتحاد الاشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة؛ اللى هم العمال، الفلاحين، والجنود، والمثقفين، والرأسمالية الوطنية .

ثم نص الميثاق على أن تكون نصف المقاعد فى مجلس الأمة، أو فى المجالس الشعبية، للعمال والفلاحين.. إيه الحكمة فى هذا؟

الحكمة فى هذا ان احنا ننتقل من مرحلة حكم تحالف إقطاع ورأسمالية وطنية؛ حكم الطبقة الرأسمالية إلى مرحلة ديمقراطية الشعب العامل، أو حكم الشعب العامل .

هل نستطيع أن نمر بهذه المرحلة فى لمح البصر؟ لأ.. قلنا بنعوز مرحلة انتقال إلى الاشتراكية حتى نصل إلى إذابة الفوارق بين الطبقات؛ إذن من يضمن أن نعمل فى المستقبل فعلاً لتحقيق إذابة الفوارق بين الطبقات، ولإعطاء الطبقات المستغلة فى الماضى - اللى هى أساساً العمال والفلاحين - حقوقها المشروعة التى اغتصبت منها؟ كان الرد على هذا ان احنا بندى الفلاحين والعمال نص مقاعد مجلس الأمة الذى يمثل السلطة التشريعية فى الدولة، وبهذا لن تستطيع أى قوى حتى رأسمالية؛ سواء وطنية أو غير وطنية تدخل مجلس الأمة، انها تمرر تشريعات ضد مصالح العمال والفلاحين .

ولكن نفرض ان احنا وصلنا إلى إذابة الفوارق فعلاً بين الطبقات، هل حيستمر هذا النص؟ فى رأيى أن هذا النص لن يستمر، هذا النص هو نص مؤقت حتى نستطيع أن نمر فى مرحلة الإنتقال اللى احنا موجودين فيها، وبعد هذا تترك الإنتخابات وما نقولش أبداً دا عمال ودا فلاحين إلى أخره، واحنا الحقيقة بلدنا هى البلد الوحيدة اللى أخذت بهذا المبدأ .

بييجى نقطة قابلتنا وهذه النقطة موجودة فعلاً، ولابد أن نعترف بها، هذه النقطة هى التناقض بين العمل اليدوى والعمل العقلى؛ العمل اليدوى والعمل العقلى فيه تناقض بينهم دايماً موجود فى المجتمع الرأسمالى، وفى مجتمعنا النهارده اللى هو مجتمع التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية؛ ولذلك احنا أخدنا الإدارة على أنها عمل عقلى وماقلناش إنها يمكن رأسمالية وطنية، قلنا فئات أخرى، يمكن كنا نقصد بها إنها مثقفين، ما أعتقدش ان فيه حد أصر على انك

رأسمالية وطنية، إلا إذا كان عندك عمارات وعندك يعنى فعلاً مـا يمكـن أن توصف به انك رأسمالية وطنية، ودا موضوع تانى .

إذا كنت تملك - الحقيقة - هذه الملكية لا يمكن انك تكون عامل، تكـون فعلاً رأسمالية وطنية، إذا كنت ما بتملكش فأنا باقول ان أنـا مـاقولش عليـك رأسمالية وطنية، أنا باقول عليك إنك مثقف استطعت أنك تصل إلى هذا المركز القيادى فى هذا الموضوع؛ دا يمكن شرحى لهذا الوضع كله .

بييجى بقى موضوع المعاش بتاعك دا احنا مافكرناش فيه أبـداً، واحنـا بنفكر فى تعريفات العمال والفلاحين والتعريفات الأخرى .

وباعتبر ان دا مشكلة روتينية، أو مشكلة أخرى بيتكلم فيها السـيد أنـور سلامة إذا كان مستعد يتكلم .

يعنى هل فيه فرق بينه وبين أى عامل آخر؟

السيد أنور سلامة: مافيش فرق إطلاقاً بين المدير وبين العامل اللى معاه.

الرئيس : فين الأخ عوض الله؟

السيد أحمد عوض الله : الواقع يا سيادة الرئيس.. أنا يمكن اللى سبب لى هذا السيد رئيس الوزراء، عملت معه فى أثناء عمله فى المؤسسة الاقتصـادية، طلبت أن يطبق على قانون التأمينات الاجتماعية لغاية سنة ٥٩، فأخـد فتـوى والفتوى قالت كده: إن عضو مجلس الإدارة المنتدب - ولو إنى كنت أنا مؤسس المؤسسة الاقتصادية - من مؤسسى الشركات فى بداية القطاع العام، دى شركة كانت إنجليزية مصرت وعملت فى بداية القطاع العام، قالوا إنى طالما إنى أنـا أشغل وظيفة عضو مجلس إدارة منتدب للشركة لا يحق لى أن أتمتع بالمعـاش؛ لأنى لست موظفاً بل وكيلاً رأسمالياً .. صاحب رأس مال، هذه الوصمة لازالت موجودة موقفة موضوع المعاش بتاعنا.. موقفاه لغاية دلوقـت. فالسـيد أنـور سلامة... فتوى موقفانى وجواب من السيد صدقى سليمان عندى بهذا، لا مـانع عندى لو السيد أنور سلامة يعنى حبانا بها، علشان احنا يا سيدى الرئيس تزوجنا واحنا كبار ..احنا ناس فقرا تزوجنا واحنا كبار فى السن، أولادنا دلوقت ...

الرئيس : وأنا باحل لك الموضوع دا، هو مش السيد رئيس الوزراء جاب لك الفتوى اللى فاتت دى، ما هو يقدر يجيب لك فتوى تانية!)ضحك فى القاعة) .

السيد أنور بهاء الدين : سيادة الرئيس.. سيادتك أثرت فى حديثك بالنسبة لتقييم الأداء والمحاسبة أنه سيتم طبقاً لمعدلات معينة، ولكن طبيعة المؤسسة المصرية للسلع الغذائية أنها تتعرض لتقييم الأداء والمحاسبة ثلاث مرات يومياً، بل وأكثر من ألف مرة فى العام، فهذا يقودنا إلى طرح سؤال: ما هى سياسة الدولة فى السيطرة على تجارة الجملة؟ وما هى المراحل بالنسبة للتنفيذ؟ الحقيقة اننى فى أثناء الدراسة والمرحلة البسيطة التى مرت بى فى هذه المؤسسة اتجهت إلى نواح مصادر الاحتياجات المختلفة، وإلى حساب الاحتياجات، فمثلاً فى قطاع الخضار وجدت فى أثناء نزولى لسوق الخضر أن المؤسسة تتعامل كوسيط وليس كتاجر جملة، وليست كمسيطرة على تجارة الجملة، فلا تعرف كمية الإنتاج بالنسبة للخضار، ولا تعرف المصادر وحقيقتها، ولا تعرف من أين تصل تماما، وبذلك تحدث الاختناقات. بالنسبة للفواكه مثلاً نجد أن الإصلاح الزراعى يطرح الحدائق كل عام، وتدخل الرأسمالية الوطنية فى شراء الحدائق فى المزادات، ثم المؤسسة تشترى من المشترين بسعر الجملة مطروحاً منه حساب النقليات، لماذا؟ لأن الإصلاح الزراعى يطلب من المؤسسة إذا دخلت المزاد أن تشترى وتحرس الحديقة وتتولى كافة العمليات الإشرافية، هذه العملية عملية هامة بالنسبة لقوت الشعب، وبالنسبة للمراحل القادمة. إن واجبى فى المؤسسة ليس توزيع السلع فى نطاق معين، ولكن توزيع السلع على النطاق العام بالنسبة للجمهورية جميعها. هذا السؤال الأول ومطلوب فيه الحجم والتوقيت والإمكانيات .

السؤال الثانى وسيادتك جاوبت على جزء منه، تنظيم التعاون ...

الرئيس (مقاطعاً) : وقبل السؤال التانى، هو فيه خضار.. حنتكلم على الخضار؟

السيد أنور بهاء الدين : لأ يا افندم فيه، بالنسبة للخضار فيه مثلاً ممكن انه يتنظم فى الخطة أجزاء كبيرة من مديرية التحرير فى زراعة الخضار، الجيزة وضعت كل إمكانياتها – ١٧٣ ألف فدان – لزراعة الخضر، العملية تحتاج إلى دقة وتنظيم لحساب الاحتياجات، وتنظيم للتوريد، ودخول الوسطاء جميعهم وتجار نصف الجملة فى داخل أو مع المؤسسة لتنظيم العملية. الحقيقة هذه العملية غير ظاهرة بالمرة، وغير واضحة المعالم أمامى. استمر فى السؤال الثانى؟

الرئيس : ما هو انت أصل عندك خمس أسئلة مش كده؟

السيد أنور بهاء الدين : أيوه يا افندم مرتبطين .

الرئيس : طب بناخد برضه سؤال سؤال. هو احنا قلنا عايزين الحقيقة نؤمم تجارة الجملة فى ٣ سنوات، وبدأنا فى هذه الخطة. ولكن لغاية دلوقت لم تقر هذه الخطة، والحقيقة الكلام اللى انت بتتكلم عليه كلام يعنى تنفيذه صعب، خصوصاً بالنسبة للفاكهة وبالنسبة للخضار، يعنى هو الحقيقة هو تأمين مصنع عملية سهلة، أما عمليات التجارة بالذات يعنى تعبنا فيها، ولذلك احنا ماشيين فيها بحرص، ماشيين فيها واحدة واحدة؛ علشان ما ندخلش فى اختناقات، خصوصاً ان فعلاً الأرض ماهياش ملكية عامة.. يعنى الأرض ملكية خاصة، وبعدين زى ما بتقول إن الإصلاح الزراعى برضه لما يبيع لك الجنينة بيقول لك تعالى احرسها، وإلا إذا ما جيتش حرستها حتييجى تلاقيها فاضية، تقول له هو يحرسها، ما هى نفس العملية، بتاع القطاع الخاص بيروح يحرسها، طب ليه انت ما تروحش تحرسها؟ وبعدين فى رأيى ان ممكن انت اللى تدينا الأساس بالنسبة لهذه الموضوعات، وفين الأخ قرة يتكلم فى هذا الموضوع؟

السيد نور الدين قرة : لابد من دراسة كاملة تفصيلية سلعية، يعنى كل سلعة لها دراسة، فأنا لما جا الأخ أنور بهاء الدين من المؤسسة فقلت له: إن المراحل بتاع التنفيذ حتبلغ له تباعاً؛ لأن احنا وصلنا حتى لحصر التجار بالاسم، فعندنا الدراسة التفصيلية، فالجزء بتاع تجار الفاكهة بالذات هو أصعب المراحل فى عملية التنفيذ. عملية الخضر بصفة خاصة كما أشرت سيادتك دلوقت انها

أغلبها قطاع خاص، فيما يختص بالقطاع العام – وهو بعض مناطق فى مديرية التحرير بالذات – بتزرع لأغراض التصدير، والبعض منها بيسلم فعلاً فى السوق. وصلنا إلى حل وسط فيما يختص بالموالح والفواكه، الموالح بصفة خاصة؛ لأنها بتعطى لمؤسسة استهلاكية على أساس سعر الجملة ناقص منه تكلفة النقل، دا كأنه فعلاً التاجر بيتحمل عبء الحراسة دون مسئولية القطاع العام، وفى تنفيذه هذا العام نجح، وما كانش فيه مشكلة بالنسبة للموالح، أو للمعوقات اللى كانت موجودة فى العام الماضى .

أما بالنسبة للخضر وعدم وجود كميات كافية السنة دى، فمش مرجعها عدم الزراعة، مرجعها حاجات غير منظورة وهى عوامل المناخ.

الرئيس معلقاً : البرد يعنى؟

السيد نور الدين قمره : وكان نتيجة هذا انه نقصنا من الخضر وبدأنا فى تنفيذ عملية أخرى؛ تشجيع الجمعيات التعاونية انها تعتبر سوق الجملة سوق منتجين وليسوا تجار، وخصصنا لها أماكن. هذه العملية لسه جديدة، وأول محافظة بدأت فى المشروع محافظة الجيزة، ونجحت مرحلياً، ولكن لعدم الوصول للأهداف المحققة نتيجة للبرد، بعض المحاصيل ارتفع سعرها فى السوق، ما قدرتش تسيطر على الكميات بالكامل فحصل عمليات بيع داخلية. وفيه برضه رغم هذه الصعوبة تمكنت المؤسسة من التعاقد على كميات فى حدود معينة، يعنى مثلاً البطاطس تعاقدنا على ٨٠٠ طن، امبارح كانوا ٤٠٠ أول امبارح، ولكن كان فيه أهداف للتصدير كمان. أهداف التصدير كنا بناخدها.. لها أولوية، كنا عارفين ان حيبقى فيه أسبوع البطاطس مش موجودة، وإن لازم نحقق أهداف التصدير، وبعد أسبوعين حنجد السيولة. البصل قبل ما كان حد بيفكر فيه فكرنا اننا أولاً نحرم السوق منه – حقيقى – أسبوع، لكى أحصل على الكميات؛ لأن المساحات غير كافية، واخد الناقصة بالكامل وأسلمها للمؤسسة، وفعلاً أخدت توكيل بكده، بتاخد الناقصة من شركات التصدير، بتاخد البصل المقور من المنيا، بتاخد البصل من بعض المناطق اللى لا يصلح فيها. العملية عملية صعبة للغاية خاصة فى المجال بتاع الخضر، وحتى البلاد الاشتراكية – البلاد يعنى الشرقية – هذا الموضوع من أصعب المواضيع اللى

عالجوها، ولم ينجحوا بالأسلوب اللى كان نظرياً ممكن عمله بتحقيق أهداف ووصوله إلى القائم .

النقطة اللى أشرت إليها برضه فيما يختص بالموالح وسيادتك رديت، برضك هو فيه صعوبة فى ترتيبه من ناحية المؤسسة، أنا كنت فى مؤسسة تجارة، وخدت مرة جنينة اشتريتها - جنينة بركات - فكان فيه صعوبة حتى بواسطة حراسة من الهجانة، فالعملية مش بالسهولة اللى نظرياً أو مكتبياً الواحد يقدر ياخدها .

ولسه من قيمة يومين تلاتة كنت باقول له إن أهداف السياسة العامة لتجارة الجملة المؤسسة فى جميع السلع الغذائية حتقوم بها، حنكفى احنا توجيه العملية بعد إقراره من الشكل العام، واحنا بدأنا فعلاً نعمل حاجات كتير من دخول فى تفاصيل .

السيد أنور بهاء الدين : الحقيقة الكلام دا كله فعلاً صح، واحنا ماشيين فيه، ولكن أنا بدى أشير إلى نقطة هامة؛ إن هذه تعتبر حلول وقتية خاصة بالبصل أو بالبطاطس أو خلافه، ويجب أن يكون بعد النظر كعامل هام جداً .

يعنى تقدير كمية البصل اللى موجودة، واللى حتستهلك مثلاً، وبعدين ييجى يسافر البصل يروح إسكندرية علشان يتنقض، حقيقى بتحصل له نقضة على الطبيعة، ولكن العملية بيحصل فيها أكثر من تداول فى الذهاب إلى الإسكندرية، ثم إعادة النقض هناك، ثم العودة بالكمية إلى القاهرة لمواجهة الظروف، كل هذا يجعلنا لابد أن نفكر من الآن فى خطة فعلاً للسيطرة على تجارة الجملة بالنسبة لكافة الاحتياجات .

ننتقل إلى نقطة فى هذه العملية أيضاً؛ إن الطماطم حقيقى أصابتها البرد، ولكن الطماطم فى مصدر إنتاجها فى كوم إمبو وفى أسوان وفى سوهاج وفى أسيوط بـ٧ جنيه الطن، فى الوقت اللى بيتباع بـ٣٢ جنيه الطن فى سوق الجملة، احنا بناخده علشان نبيعه بـ٤٠ جنيه للمستهلك الطن أو بـ٤٠ مليم الكيلو. العملية دى لو تم السيطرة عليها.. لأن مهمتى ليست إيجاد الاحتياجات فقط، بل موازنة الأسعار على مستوى الجمهورية .

الرئيس : طيب يا أنور، بعد كده أما تقدم شوية تقدم لنا اقتراحات بالنسبة لهذا الموضوع يعنى .

السيد أنور بهاء الدين : إن شاء الله يا افندم .

السؤال الثانى يا افندم :

تنظيم التعاون بين المؤسسات ذات الأنشطة المتصلة يحتاج إلى هيئة أو لجنة أو لجان للتنسيق. الحقيقة سيادتك أشرت للاجتماعات الدورية، وكمان هناك نقطة؛ إن فيه مديرين لهذه المؤسسات بتبقى ضمن مجالس الإدارة، ولكن اللى باقصده ان فى أثناء وضع الخطة.. دلوقت احنا نضع خطتنا بالنسبة للاحتياجات، مؤسسة اللحوم بتضع خطتها بالنسبة لإنتاج المواشى، مؤسسة الدواجن بتضع خطتها لإنتاج الدواجن، مؤسسة كذا، يعنى المؤسسات المختلفة اللى احنا بناخد منها، ولكن أنا فى الآخر اللى باصرّف هذه المنتجات، المؤسسة هى التى تتولى تصريف هذه المنتجات، لابد أن يحسب فعلاً ونتلاقى فى التخطيط وفى الطاقة اللى يمكنها التصريف، والطاقة اللى يمكنها التصريف يعنى معناها إيه؟ يعنى معناها وسائل نقل وإمكانيات، أفراد يقوموا على التصريف، تنظيم مع تجار التجزئة، تنظيم المحلات، المجمعات، كل ذلك فى النهاية يقود إلى حسن التصريف وحسن التوزيع. فتنظيم التعاون لابد أن يبدأ مبكراً، فى الوقت اللى احنا داخلين فيه على ميزانيات مطلوبة مننا بأسرع ما يمكن، وأنا طلبت الحقيقة فى جواب رفعته للسيد وزير التموين والسيد وزير الخزانة أن يؤجلنا لآخر مارس فى تقديم ميزانيتنا؛ لأن فيه استثمارات بالضرورة يجب أن تتم، وتؤثر تأثير كامل فى عملية الإنتاج وزيادته والحفاظ عليه. فأنا يعنى مش متصور كيف أسرع فى تقديم الميزانية فى الوقت اللى أنا لسه ما اتصلتش ببقية الجمعيات حتى أعرف مدى الطاقة اللى حتمدنى بها أو الإنتاج اللى حتمدنى به، وأنا كيف أصرف، ودا حيتحول كله إلى حساب تكلفة، وإلى إمكانيات لابد أن تظهر .

الرئيس : مش عايز تقعد لآخر مارس؟

السيد أنور بهاء الدين : أيوه يا افندم .

الرئيس : خلاص أقعد لآخر مارس .

السيد أنور بهاء الدين : طب يا افندم متشكرين (ضحك)، بالنسبة للحملة يا افندم، اللوارى والعربيات وكل وسائل النقل .

الرئيس : بالنسبة للتخطيط.. الحاجات اللى خاصة بالتخطيط بين الوزارات المختلفة بتدرس فى لجنة التخطيط، والمفروض ان الكلام اللى انت بتقوله لى النهارده بتقوله للوزير بتاع المؤسسة بتاعتك؛ علشان هو فى لجنة التخطيط بيطالب ان العملية اللى مع الحيوانية، ومع مش فاهم الدواجن، ومع إيه بتتعمل .

السيد أنور بهاء الدين : أنا الحقيقة يا افندم بعد إذنك يهمنى ان أنا قبل ما أقعد مع الوزير بتاعى وأقول له هذه الطلبات والاحتياجات، أقعد مع رؤساء المؤسسات المختلفة كلنا مع بعض .

الرئيس : طب ماتعزمهم.. ماتعزمهم على شاى يا أنور .

السيد أنور بهاء الدين : أعزمهم يا افندم، يعنى وضع أسلوب لتنظيم التعاون يا افندم .

الرئيس : يعنى نفترض إنكم عارفين بعض يعنى.. يعنى اعزمهم الليلة بعد ما تطلع من هنا على العشا فى الهيلتون، وخلص موضوعك معاهم .

السيد أنور بهاء الدين : بالنسبة يا افندم للموضوع الثالث؛ وهو الحملة، وهى أداة التوزيع فعلاً، أجد بالنسبة لمعاملتنا فى التخطيط أو أمام الخزانة يضعوا الحملة بالنسبة للمؤسسة أو بعض المؤسسات الأخرى فى أسبقية ثالثة، فى حين أن طبيعة عمل المؤسسة – وهى سرعة وصول الاحتياجات فى التوقيتات المحددة – تطلب أن الحملة تكون ذات أسبقية أولى، بمعنى ان أنا مثلاً فى بعض الظروف الآن بأؤجر عربيات بـ ٦٠٠ جنيه فى اليوم، يعنى معنى ذلك ان أوصل لـ ٢٠٠ ألف أو ربع مليون جنيه فى السنة، وهى مبلغ ضخم جداً يمثل حصيلة استثمار لـ ٤ مليون جنيه يمكن ما يديش ربع مليون، فى حين أنا لو سمحوا لى بشراء عربيات، أو أعيد النظر – كحل آخر – فى جميع الحملة

الموجودة في المؤسسات والقطاع الحكومي، واتوزع ثانية طبقاً للاحتياجات الفعلية، دا يكون مناسب جداً .

رئيس الوزراء : يمكن الاستعانة بحملة النقل العام يعنى أعتقد ان السيد وزير النقل يمكنه أن يقدم لك جميع الخدمات اللى انت محتاجها، وبعدين يعنى فيما أعلم ان الحملة بتاعة مؤسسة الصوامع انضمت إليك، يعنى عندك حملة مضاعفة دلوقت، وبعدين عملية إصلاح السيارات وصيانتها والمحافظة عليها دى كلها مسائل ...

الرئيس : هو طبعاً أنا بدى.. هو الحقيقة يعنى الراجل مظلوم؛ لأنه ماسك أعقد مؤسسة فى المؤسسات كلها فعلاً، يعنى كل يوم الناس تجيب سيرته بالخير الصبح والضهر وبالليل، فإذا كان ممكن ندى له التسهيلات بالنسبة لهذا الموضوع، وممكن ان هو يتفق مع غانم يجيب لك عربيات بدون تحويل عملة، وعنده حاجة بهذا الشكل، وبيتهيألى غانم يقدر يعنى.. فين غانم؟ ممكن؟

أنور بهاء الدين : متشكرين يا افندم .

الرئيس : خلاص يعنى بالـ٢٥٠ ألف جنيه دول بتتفق مع غانم بيجيب لك عربيات .

أنور بهاء الدين : متشكر يا افندم. النقطة الرابعة، هل يمكن وضع أسلوب فى الاقتصاد ومكافحة التبذير يطبق بصفة عامة على أجهزة الدولة والقطاع العام؟ والحقيقة أنا باقصد هنا بأسلوب الاقتصاد ومكافحة التبذير ان أنا باتعامل مثلاً بالنسبة للشاى على سبيل المثال، ٣٠٠ مليون كيس شاى بيتعمل فى السنة .

الرئيس : الناس بتشتكى قوى من أكياس الشاى على فكرة .

السيد أنور بهاء الدين : ما هو أنا لسه حاقول يا افندم، ما هو دا فى الاقتصاد ومكافحة التبذير، ان حقيقى مصنع الورق بيدينى الكمية بتاع الورق المطلوبة، الورق فيه عيوب فى الصناعة، هل دا يعتبر اقتصاد والا تبذير؟ حقيقى الورق العجين بتتاخد مثلاً، والورق دا بيبقى فيه أتربة أو فيه زلط أو فيه

حاجات، مطروح أما بيتاخد علشان بتعمل عجينة، لو أحسن عملية... وأنا طبعاً مش فنى أو متخصص فى هذه الناحية، ولكن أنا رفعت مذكرة فعلاً للسيد وزير الصناعة وللسيد رئيس المؤسسة اللى بتتبعها شركة الورق، وقلت لـه ان احنا بنشترى ورق بحوالى تقريباً ربع مليون جنيه للأكياس بتاعة الشاى، ودا مبلغ جسيم جداً ان أنا أدفعه وبعدين يتاكل وشى قدام كل الجهات عن الأكياس: انقطعت، الوزن مش تمام، يعنى فيه حاجات بهذا الشكل بتؤثر فى العمل، دا على سبيل المثال يعنى الحقيقة. وبعدين فى نواحى أخرى برضه في الاقتصاد بالنسبة للف الاحتياجات وخلافه، أو تعبئة المعلبات، فيه معلبات مثلاً بيظهر فيها بعض العيوب نتيجة الصفيح، المفروض طبعاً انه بيحاسب الناس اللى موجودين فى داخل المجمعات نتيجة بعض عيوب أو عدم مطابقة نفس العلبة للمواصفات، وبعدين فى الأخر العيب جاى من مصدر أخر هو اللى مورد لى. فالحقيقة العملية دى كلها تعتبر تبذير بالنسبة لأموال الدولة، لو أمكنا ان احنا نحسّن فيها حنوفر الكثير. المطابع بتاعة القطاع العام بتطالب أيضاً فى أثناء الطبع أو عمل الأوراق أو عمل الأكياس أو خلافه بأكثر من ثلث أو ٣٠% أو ٣٥% بالنسبة للمطابع بتاعة القطاع الخاص، فكل دى يعنى يجب فيها إعادة النظر بالنسبة للعمليات .

الرئيس : هو عملية – طبعاً – الاقتصاد ومكافحة التبذير أو مكافحة الإسراف هى عملية أساسية بالنسبة لكل واحد من الموجودين هنا، والكلام اللى انت بتتكلمه على الورق موجود هنا بتوع الورق وبتوع المطابع موجودين؟ واللا مش موجودين، مش عارف، ولكن إزاى نعمل أسلوب بالنسبة للاقتصاد ومكافحة الإسراف، الحقيقة هو سلوك شخصى، ويجب انه مبدأ كلنا نتعامل به، وبعدين اللى ما يديكش الورق المظبوط تخصم منه تكاليف الورق.. بتعمل زى ما القطاعات بتتعامل مع بعضها، أو يشوف حد تانى يعنى، ولا ما فيش حد تانى العملية احتكار؟ الرأى يعنى ان الواحد لازم يكون مرن فى هذه العملية، وبعدين إذا كان القطاع العام بياخد تلت التكاليف أكتر من القطاع الخاص، بتروح تعمل فى القطاع الخاص، بس برضه مش عايزين ناخد دى حجة علشان نروح – زى ما حصل فى بعض الحالات – وجرى على القطاع الخاص، لكن إذا كان هناك

مبرر زى ما بيقول المصاريف تلت، بتقول له إن القطاع الخاص أرخص منك التلت، إذا ما اداكش بنفس العملية تبقى انت حر التصرف، وبعدين عايزين منك اقتراحات يا أنور بالنسبة لكل هذه المواضيع اللى انت بتتكلم عنها .

السيد أنور بهاء الدين : أنا باجهز تقرير موقف حيترفع – إن شاء الله – على أخر الشهر – بإذن الله – وكل الموقف، والحلول المقترحة وفى حدود الإمكانيات. مع الشكر يا افندم .

الرئيس : العفو .

السيد عبد الحميد أبو سبع : فى الواقع سيادتك حددت واجبات لجنة الاتحاد الاشتراكى بالوحدة، واجبين أساسيين :

الواجب الأول اللى هو التوعية السياسية، وضم أعضاء جدد للتنظيم السياسى .

والواجب الثانى اللى هو متابعة الأعمال الخاصة بالوحدة إجمالاً .

وفى نفس الوقت سيادتك برضه قلت دلوقت إن من واجبات مجلس إدارة الشركة هو متابعة الأعمال، فأنا كنت باقترح ان الأعضاء المنتخبين فى مجلس الإدارة يكونوا هم من لجنة العشرين، وبعدين عملية المتابعة بتتم أساساً فى مجلس إدارة الشركة، ثم هؤلاء الأعضاء المنتخبين بينقلوا الصورة إلى لجنة العشرين. بالطريقة دى بنقدر نتفادى أى تصوير غير دقيق لأعمال المتابعة؛ بحيث ان أى تقارير ترفع إلى المستويات الأعلى فى التنظيم السياسى بتأخذ الصورة الحقيقية .

الرئيس : هو أنا الحقيقة مش من رأيى ان أنا أفرق بين أعضاء مجلس الإدارة، وباتصور ان الأعضاء المنتخبين هم فى وقت العمل عمال زى باقى العمال وما هماش أعضاء مجلس إدارة، وفى وقت اجتماع مجلس الإدارة هم أعضاء مجلس إدارة لهم كل الحقوق اللى لأعضاء مجلس الإدارة. ولكن برضه اللى أنا باتصوره ان رئيس مجلس الإدارة نفسه هو اللى عليه انه يمارس هذه العملية، ورئيس مجلس الإدارة بيكون على صلة باستمرار بالقيادة السياسية اللى

موجودة، وبيتكلم معاهم، وبيطلعهم باستمرار على المواضيع الموجودة، ويديهم الفرصة انهم يشوفوا إيه اللى تم وإيه اللى ما تمش، لكن أنا مش عايز أقول الأعضاء المنتخبين حتى لا... يعنى برضه إذا كان هناك واحد مشاغب، أو واحد انتهازى يعمل دى وسيلة للتجارة بالنسبة للجنة العشرين، وثانياً برضه مش عايز أفرق بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين.

عبدالحميد أبو سبع : هو فى الواقع التنظيمات.. القيادات العمالية والسياسية فى الشركة بيحصل بينها برضه تنافس، ففى العادة لو كان الأعضاء المنتخبين اللى هم موجودين فى مجلس الإدارة مش أعضاء فى لجنة العشرين، فطبعاً بيحاولوا ياخدوا مكاسب شخصية لإبراز بعض المشاكل، أو يسبقوا - مثلاً - لجنة العشرين بمناقشة موضوعات معينة، وبعدين هذه المواضيع تناقش مرة أخرى فى لجنة العشرين، احنا بس بنتفادى الازدواج، ونتفادى التنافس بين القيادات المختلفة، دا الهدف الأساسى .

الرئيس : ما يتناقشوا انت زعلان ليه؟! يعنى أنا بالعكس أنا عايز الناس تتناقش وتتكلم، يعنى إيه؟ فيه فرق بين الطوب وبين الناس، الناس بيناقشوا وبيتكلموا وكذا، إذا كان واحد الحقيقة مشاغب أو واحد سلوكه غير سليم، دا بيبقى موضوعه موضوع آخر، أما من المصلحة ان الناس تقعد تتناقش والناس تتكلم، ومن المصلحة ان أعضاء مجلس الإدارة يتكلموا فى مجلس الإدارة، وأعضاء لجنة العشرين يتكلموا فى لجنة العشرين، ودا ما يزعلنيش أبداً، أمال حنطلع ناس إزاى، وحنطلع قيادات سياسية إزاى؟! يعنى أنا باقول إن رئيس مجلس الإدارة نفسه هو اللى يستطيع انه يمارس كل هذه العمليات، ويسيطر على كل هذه العمليات .

السيد أحمد محمود فارس : السيد الرئيس.. السؤال الأول تفضلتم سيادتكم بالرد عليه على سؤال السيد أحمد محمود نويت، وأحب أن أضيف تعليقاً على هذا الموضوع بأن لا تطلق الحرية الكاملة لرئيس مجلس الإدارة فى عدم اختيار المرشح إلا بعد أن يستند إلى أسباب ترجع إلى ملف خدمة العامل، وإلى تقاريره فى عمله أثناء عمله، حتى لا نأخذ فى ترشيحاتنا من لا يصلح كدلدول مثلاً أو ما شابه ذلك .

والسؤال التانى كان عن مشقة وجود مساكن للسادة الأعضاء المعينين فى جهات بعيدة عن مقار سكنهم الأصلى، وهذه الملحوظة ربما تكون فى كثير من الشركات، وقد لمستها لمساً حقيقياً فى عملى، ووجدت أن جميع الأعضاء من جهات بعيدة عن العمل، ولا يستطيعون أن يجدوا مسكناً بأى طريق، ولا حتى استراحة علشان يقدروا يقيموا بجانب العمل، ورجوت أن توجه إدارات الإسكان بمساعدة هؤلاء المنقولين إلى عمل بعيداً عن مقر مسكنهم؛ حتى يكونوا فى موقع العمل طول الوقت، وخصوصاً فى أول العمل؛ حيث يجب أن يتفرغوا لخطة الإنجاز المطلوبة .

وبمناسبة ما لاحظته من إطلاق حريتنا فى الحديث حتى عن نوع الإنتاج، أرجو أن أشير إلى أن عمل شركات مضارب الأرز يتعلق بصفة خاصة بمسألة تصدير الأرز للخارج، وتصدير الأرز للخارج يستند على مواصفات خاصة محددة، وقد تكون فى بعض الأوقات صعبة التنفيذ إلا إذا كان المحصول نفسه معد لهذا التشغيل، إلا أن الشروط التى وضعت فى مواصفات التسويق التعاونى للأرز الشعير لا تسمح بتحديد الأصناف الجيدة التى تساعد على تحقيق غرضنا فى تصدير أرز ينافس الأسواق الخارجية، ولذا أقترح أن تراعى فى تحديد مواصفات الأرز الشعير للمضارب مطابقة المواصفات المطلوبة للتصدير .

رئيس الوزراء : هو بالنسبة للإسكان فيه مشقة فعلاً، واحنا حريصين على أن رئيس مجلس الإدارة مش يقيم لوحده وإنما يقيم مع عائلته فى مقر العمل، فاحنا يعنى حندى أسبقية لرؤساء مجالس إدارة الشركات لدى وزارة الإسكان بالنسبة للشقق الجديدة انه يخصص لهم مساكن إذا ما كانش لهم مساكن فى المحافظة .

الرئيس : بالنسبة لموضوع الشعير، هو أنا بيتهيأ لى بقى يعنى مش مجال الحديث عن هذا الموضوع برضه، وإلا يعنى إيه؟ وبتبقى تروح للسيد وزير التموين تتكلم معاه فى هذا الموضوع .

السيد نزيه أحمد أمين : **السيد الرئيس**.. أنا بانتهز هذه الفرصة لأحيى هذه الفرصة العظيمة التى أتاحت لجموع العاملين بالقطاع العام أن يلتقوا

بسيادتكم، ويتعرفوا على وجهات نظر محددة فى الكثير من المسائل التى تشغل بالهم .

الموضوع الذى أود أن أتكلم فيه هو خاص بفئات العاملين، أو جدول الأجور فى فئات العاملين، فى الحقيقة أن بعد صدور قرارات يوليو المجيدة صدرت لائحة العاملين مع قانون المؤسسات، وكان قانون المؤسسات تم عملية تعديله بعد ما عرض على لجنة الاستماع فى مجلس الأمة، وتعديل الكثير من بنوده تعديلاً يلائم الظروف التى يعمل فيها العاملون فى القطاع العام. أما بالنسبة للائحة نفسها وجدول الأجور فأنه بقى كما هو وبيشمل ١٢ فئة، وهذه الفئات بتبدأ من الثانية عشر إلى الأولى والممتازة، وهذه الفئات بتنطبق على كافة العاملين فى القطاعات المختلفة .

الحقيقة إذا نظرنا إلى التطبيق بشكله داهوه نجد أن بعض العاملين بيشعر شعور مرير بأنه يعامل معاملة غير متكافئة بالنسبة لطبيعة عمله، فى الوقت الذى كان المفروض أن تكون هذه اللائحة وهذا الجدول هو المحقق لسلامة التطبيق ولعدالة التطبيق بالنسبة للأجور. فى زيارتى للمناجم فى أسوان وجدت العاملين هناك بيتعرضوا لظروف فى منتهى الصعوبة؛ سواء من ناحية تراب الحديد اللى بيتعرضوا إليه، أو لظروف العمل العسيرة اللى بيتعرضوا إليها، كذلك فى بعض أجزاء المصنع بيتعرض العاملون لظروف من العمل عسيرة جداً، ورغم أن اللائحة بتتيح استخدام الحوافز، وبتتيح استخدام طبيعة العمل، إلا أن بدل طبيعة العمل يكاد يكون مجمد بصفة – تقريباً – نهائية بالنسبة للعاملين فى القطاعات المختلفة. وأنا باعتقد أن فى هذه الظروف إما أن نترك لرئيس المؤسسة أن ينظر فى تطبيق طبيعة عمل ملائمة للظروف التى يعمل فيها العاملون، أو ان احنا نعيد النظر بعد تقييم – خلال الفرصة اللى فاتت – لجدول فئات العاملين. وأعتقد أن الفرصة ملائمة لإننا نقلل هذه الدرجات؛ بدل ما تكون ١٢ درجة تكون ٥ أو ٦ على الأكثر، دا فى تصورى أنه قد يكون ملائم للظروف اللى احنا بنعمل فيها، زائد انه بيقلل الفرق بين الفئات، ويقلل الشعور بالفوارق بين الطبقات العاملة .

الرئيس : السيد رئيس الوزراء .

رئيس الوزراء : هو الواقع زى ما أبدى الأخ نزيه، يعني فـــى جـــدول الفئات وجداول الأجور فيه الكثير مما يحتاج إلى تصويب، طبعاً دراسة الأجور تستغرق وقتاً، وخصوصاً إذا اتجهنا إلى اننا نربط الأجر بالمهارة، وإذا التجأنـــا إلى أن نربط من ناحية تانيـــة الأجـــر بالإنتـــاج. العمليـــة تحـــت الدراســـة، إنما حتستغرق بعض الوقت حتى يمكن اننا نتغلب على الصعوبات اللى بتواجهها شركات ذات الطبيعة الخاصة من اللائحة الموحـــدة اللـــى موجـــودة دلوقـــت، إنما الموضوع تحت الدراسة .

السيد نزيه أحمد أمين : الموضوع الثانى اللى أثرته فى الأسئلة بتـــاعتى موضوع خاص بتوسع قاعدة المسئولية، وأعتقد أنه أجيب على الكثير منه فـــى الرد على سؤال الأخ محمد غانم، ولكن أنا كنت بانظر فى هذا الموضوع إلـــى أن يجب أن نأخذ فى الاعتبار الظروف التى يُساءل فيهـــا المســـئولون. ســـيادة الريس حدد أن المسئول عن نتائج العمال هو رئـــيس مجلـــس الإدارة، وحـــدد المعايير التى ستتم بها هذه المحاسبة، ولكن أحب انى أوضح أن كل قرار بيتخذه رئيس مجلس الإدارة بيتخذه وهو يأخذ الكثير من ظروف العمل التـــى تســـيطر عليه، وأحد هذه الظروف أنه قد يحدد معامل للمخاطرة، زى ما كان بيحـــدد أى شخص فى القطاع الرأسمالى معامل للمخاطرة؛ يعنى بيقول إن العملية دى هى حتكسب كذا وحتخسر كذا، وبالتالى أنا باخد المعامل وباقبـــل انـــى أنفـــذ هـــذه العملية، إذا حصل لسوء حظه انه ما تحققش الشكل اللى هو كان يأملـــه بتقـــع مسئولية مباشرة عليه .

فيه نقطة تانية وهى أن التنفيذ ما بيتمش فقط بواسطة المسئول نمرة واحد، ولكن بيشاركه الكثير من الموجودين، وتركيز المسئولية على رئـــيس مجلـــس الإدارة برضه يحتاج إلى إعادة النظر فى اننا ما نهملش فـــى مســـاءلة بـــاقى الأشخاص اللى بيقع عليهم أعباء المسئولية؛ بحيث أن الموضوع يتخذ نوع مـــن العدالة، ويتساوى فيه العمل والحماس والقدرة على قبول معامل المخاطرة باقى المسئولين فى الشركة من المديرين وخلافه .

رئيس الوزراء : هو يعنى فى اعتقادى أن مهمة رئيس مجلس الإدارة الأساسية هى اتخاذ القرارات، والقرارات لابد أن يكون فيها الكثير من المخاطرة، ومش معنى ان هو المخاطرة اللى تمت ما كانتش.. ما تحققتش لا تستوجب المساءلة، وبعدين ما بنتصورش أن رئيس مجلس الإدارة هو المسئول الوحيد .. هو المسئول الأول؛ إنما الجهاز اللى بيخدم معه فى الشركة كلهم أيضاً مسئولين، وعليه أن هو يساءلهم، يعنى هى مهمته أن هو يساءلهم ويحاسبهم وإلا يعنى، دى مهمته الأساسية، هو يحاسب زى احنا مابنحاسبه، هو يحاسب المسئولين أيضاً اللى هم فى الوحدة الإنتاجية .

هل دا رد على السؤال؟

السيد نزيه أحمد أمين : هو برضه انه فى أثناء المساءلة يؤخذ فى الاعتبار باقى العناصر الأخرى المسئولة عن عمليات التنفيذ بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة .

رئيس الوزراء : طبيعى، إنما هو برضه المسئول الأول، ما هو يعنى عليه ان هو يراقب، وعليه ان هو يكتشف الأخطاء، وعليه ان هو إذا دعا الأمر يحيلهم إلى المساءلة أو يحاسبهم هو .

الرئيس : هو رئيس مجلس الإدارة إذا حصل عنده خلل فى أى ناحية من النواحى لازم ياخد مسئوليته، ويسأل الناس اللى عنده، إذا هو ساب الناس اللى عنده يلخبطوا زى ما هم عايزين، أنا أعتبره هو مسئول، ليه هو ما خدش إجراء مناسب فى الوقت المناسب بالنسبة للعمل المناسب؟ يعنى يجب على رئيس مجلس الإدارة انه فى الوقت المناسب بالنسبة للعمل المناسب ياخد إجراء بالنسبة لأى واحد من القيادات الفرعية الموجودة عنده، إذا ما خدش بقى لغاية ما وقع الغلط جات المسئولية عليه. بتقول إنه ما يسألوش رئيس مجلس الإدارة يسألوا التانيين معاه، ولكن هو رئيس مجلس الإدارة هو المسئول الأول؛ لأنه هو أيضاً أهمل فى مساءلة الناس الآخرين اللى موجودين معاه، واللا إيه؟

السيد المهندس إبراهيم المعرى، شركة التمساح: سيادة الرئيس.. فى الفترة اللى بتسبق الإنتخابات بيحصل فى الوحدة الإنتخابية أن المرشحين ينزلوا

فى وسط العاملين ويبتدوا يعملوا دعاية بنفسهم، طبعاً هذه الدعاية بتترجم إلى وعود.. وعود خصوصاً بطلب مزايا لهم، وبعض مصادمات بينهم وبين بعض، للحصول على أكبر أصوات .

دية الفترة اللى بتسبق الانتخابات نفسها، بعد ما العضو ما ينتخب بيخش فى مجلس الإدارة بيشعر ان الناس اللى ادوا له أصواتهم ناس لازم يدافع عنهم، ويطالب لهم ببعض المزايا. للحد من هذا طبعاً الفترة الأولانية اللى بتسبق الانتخابات بتؤثر.. هذه الدعاية بتؤثر على كفاءة الإنتاج، وعلى كمية الإنتاج، ولمدة تتراوح بين ٣-٤ أسابيع بيحصل فيها مصادمات وإثارة فى الوحدة الانتخابية، لما بيخش جوه بيحس ان هو مسنود ١٠٠% وماحدش يقدر يزحزحه، وعلى هذا يبتدى يطالب فى بعض الأحيان بمزايا للناس اللى انتخبوه. أقترح للحد من هذا أن الأعضاء المنتخبين ينتخبوا من الجماعة القيادية بواسطة الجماعة القيادية، وأن يكون للجماعة القيادية سلطة إسقاطهم من عضوية مجلس الإدارة فى حالة انحرافهم .

الرئيس : طب نبقى ليه قلنا منتخبين ما نعينهم أحسن! يعنى قلنا ان احنا عايزين نقوى الطبقة العاملة، ليه احنا قلنا بيبقى فيه اتنين منتخبين ثم أربعة منتخبين؟ هذه الطبقة كانت مغلوبة على أمرها باستمرار ومشردة آلاف السنين بهذا الشكل، فقلنا بنعمل أعضاء منتخبين، قلنا ٢ من ٥، وبعدين بقوا ٤ من ٩. الحقيقة يعنى أنا اللى أطلبه ان احنا نوسع صدرنا شوية، يعنى ماهياش عملية زى العمليات العسكرية وبالمسطرة والقلم، عايزين ناس تتكلم، عايزين ناس تبان، وبعدين إذا ما بانتش الحقيقة رغبات الناس المكبوتة دى ما حيعملوا عمل سرى علشان يحصلوا على أهدافهم، يعنى لازم الحقيقة تفكيرنا يكون تفكير سياسى .

هل الطبقة العاملة حصلت فعلاً على كل ما نتمناه للطبقة العاملة؟ حصلت على الكثير، ولكن مش كل ما نتمناه للطبقة العاملة، وأنا باقول على أد زيادة الإنتاج لازم ندى هؤلاء الناس.. على قد ما نزود الإنتاج لازم ندى، واحنا قلنا حتى إذا نقص الإنتاج حنقلل المهيات، فلا يضيق صدرنا الحقيقة بهذا، قد يكون فيه واحد مشاغب، هذا الشخص المشاغب لا يمكن أن نأخذ أنه قاعدة ونترك

الباقى. احنا عملنا انتخابات مرتين لغاية دلوقت.. مرتين، يعنى أنا المشاكل اللى شفتها مشاكل فادحة قليلة جداً، والباقى أنا فى رأيى أنه العمل الطبيعى اللى ممكن يحصل، ما نضيقش به، يعنى إذا كانت فيه انتخابات لازم الواحد حينزل ويتكلم فى الانتخابات، طب أمال الناس حينتخبوه ليه؟ ما هو لأنه بيمثلهم ويمثل آمالهم، أو كنا لغينا الانتخابات وقلنا نعين، فاحنا ما رضيناش نقول نعين، كان ممكن ان احنا نقول نعين - بدل الطريقة اللى انت بتقول عليها - الجماعة القيادية والكلام دا. وبعدين احنا بنشترط انه لازم يكون عضو فى الاتحاد الاشتراكى، وبعدين أن الاتحاد الاشتراكى بيوافق عليه وما يعترضش عليه .

أنا باعتقد أن القيود الموجودة كافية جداً جداً، وأولاً ما تضايقناش الحاجة اللى تحصل؛ لأن دى طبيعة الحياة، وطبيعة الصراع الموجود فى المجتمع اللى احنا عايشين فيه، ويعنى ما نقللش من الحاجة الديمقراطية اللى احنا ادياها، احنا عايزين نوسع بالنسبة لهذه النواحى الديمقراطية، عايزين نعمل كده مجالس شعبية.. والمجالس الشعبية تتكلم فى كل حاجة فى كل محافظة، وينتقدوا... إلى آخر هذه المواضيع، ودا ما يضايقناش أبدا. عملية إسقاطه فى حالة انحرافه.. يعنى ممكن إسقاطه فى حالة انحرافه، ولكن دا عايز قرار جمهورى، مش عايز اللجنة الموجودة فى المصنع أو المؤسسة، وإلا بهذا الشكل اللجنة الموجودة فى المصنع أو المؤسسة بنبص نلاقيها بيجيبوا ناس ويعينوهم، احنا بنقول بيجيبوهم ويعينوهم، وبعد كده كمان يسقطوهم، ما ينفعش، يعنى أنا بدى برضه نكون سياسيين أكثر قليلاً، ولازم نمارس الديمقراطية، واحنا بنتكلم عايزين حياة ديمقراطية سليمة، فلابد نمارس هذه الديمقراطية.

السيد إبراهيم المصرى : الموضوع التانى، فى بعض الوحدات الإنتاجية بيطلب منها عمل ميزانية تقديرية، وبتكون هذه الوحدات الإنتاجية بتنتج حاجات غير نمطية، بتاخد مقاولات، بييجى بيتوافق على الميزانية التقديرية بتاعتها وبيتحدد الباب الأول والثانى والثالث؛ اللى هو الباب الأول: الأجور المباشرة، والباب الثانى مستلزمات الإنتاج، الباب الثالث اللى هى الاستثمارات، بييجى لهذه الشركة فى بعض الأحيان عمل جديد بيزود من رقم الأعمال ومن رقم الإنتاج، فطبعاً حيحصل انه حنتعدى المصروفات بتوع الباب الأول

والمصروفات بتوع الباب التانى، وفى بعض الأحيان بيحتاج الأمر انه نستثمر فلوس أكتر علشان نواجه الزيادة دية اللى موجودة فى حجم الإنتاج. أقترح طبعا أنه يرتبط الصرف فى الباب الأول والتانى بحجم الإنتاج، وأنه يحصل بعض المرونة على الصرف فى الباب الثالث إذا كان الاستثمار دا هو حيمول تمويلاً ذاتياً بدون رفع رأس المال أو الحصول على قروض .

رئيس الوزراء : هو يعنى بوجه خاص بعمليات المقاولات، الشركات مش محددة بإنفاق معين فى الباب الأول، على أساس ان أى زيادة فى العمالة بتبقى زيادة موقوتة بانتهاء المقاولة، فهنا ممكن تعيين عمال موسميين أو عمال لأجل. فدا يغطى النقطة اللى سيادتك أشرت إليها، يعنى هو فيه مرونة فى عمليات المقاولات، انه يمكن الصرف على المقاولة من غير ما نزود الوظائف الدايمة فى الشركة، فدا يعنى ما فيهاش مشكلة .

السيد محمود راشد التونسى : السيد الرئيس.. احنا بنعتبر ان لقاء سيادتك بالقيادات الإدارية فى القطاع العام والبيان اللى سيادتك ألقيته الليلة دى، بنعتبر دا مولد بنعتز به جميعاً، وبنعتبر ان دا ميثاق للعمل الوطنى فى القطاع العام .

بالنسبة لشركات الخدمات يا افندم، اللى بنسمعه عن الوحدة الإنتاجية ومعيار الربح وضرورة المحافظة على الربح، وجهة نظر صغيرة أحب أعرضها على سيادتك؛ المادة ٣٢ من قانون المؤسسات حددت شركات القطاع العام وقالت المقصود بها؛ "شركات القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقاً لأهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى"، ويشمل المشروع الاقتصادى بحكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى .

اللى بيحصل يا افندم فى شركات الخدمات انها بتبقى فى بعض منها محدد بتعريفات معينة، وبالتالى الإيراد شبه ثابت، وإذا كان الإيراد بيتزايد فتزايد الإيراد بيبقى لأسباب أخرى، أحياناً تدعو طبيعة العمل انها ما بتحتملش أو

ما تبقاش مستحبة فى بعض المسائل، كمثلاً قناة السويس، والشركة اللى أنا باتشرف بالانتماء لها بالذات، واللى بيحصل ان احنا علشان الزيادة المضطردة باستمرار فى المصروفات من أجور وخلافه نحاول جاهدين ان احنا نضغط هذه المصروفات على قدر ما نستطيع، وبالرغم من هذا فالعلاوات الدورية الدائمة والتأمينات الاجتماعية المتزايدة كل سنة بتستنفد جزء كبير جداً من الإيراد، وبالتالى بيكون الإيراد قد لا يتوازن فى السنين المقبلة مع المنصرف، إنما الشركة فى هذه الحالة بتحقق أهدافها ١٠٠%، الشركة قائمة على عملها، وبالتالى برضه نحب نفهم وجهة نظر سيادتك فى شركات الخدمات من حيث معيار الربح وعدمه. اكمل يا افندم واللا...؟

الرئيس : لأ.. نرد حالاً .

رئيس الوزراء : هو طالما أن الربح لا يتزايد بالقدر الملائم يبقى السبيل هو رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين، رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين هو حيكون فى هذه الحالة السبيل الوحيد لحصول العاملين على العلاوات أو الحوافز الأخرى، إنما ما نقدرش نقول أبداً إن الشركة حققت أهدافها ١٠٠% وخسرانة، ما نقدرش.

محمود راشد التونسى : مش خسرانة يا افندم، هو الفكرة بتقول إن فيه إيراد معين، وبعدين هذا الإيراد المنصرف هو اللى بيتزايد سنوياً وفقاً لاحتمالات خارجة عن إرادة الشركة، بتسمى الزيادات الحتمية، فهذه الزيادات الحتمية ليس لنا خلاص فيها، إيه النتيجة بعد كذا سنة لو بصينا لقينا الإيراد شبه أو متقارب مع المنصرف أو شبه متقارب إليه؟ دا اللى أنا أعنيه من سؤالى .

الرئيس : يبقى النتيجة الوحيدة ان احنا بننظر بالنسبة للتعريف، تطلب النظر بالنسبة للتعريف الثانى، سنة بعد سنة قد يدعو الأمر إلى تغيير هذا التعريف، هو دا الحل الوحيد، مافيش حل غير كده. مش كده واللا إيه؟

السيد محمود راشد التونسى : أيوه يا افندم .

النقطة الثانية يا افندم الحوافز، وبالذات الحوافز المادية فى الميزانيات اللى بنعملها فى الشركات، بنبص فى ميزانية الشركة نفسها على بعض مبالغ قد

تصرف للمجدين، أو اللى قاموا بعمل مجيد، أو الشروط الكثيرة اللى وضعاها الدولة، إلا ان فيه وزارة الخزانة بترى إطلاق الصرف فى الاعتمادات، يعنى احنا نرى إطلاق الصرف فى الاعتمادات المخصصة فى الميزانية، وفقاً لنص المادة ٣٠، لكن وزارة الخزانة بتقول إن أنا باقيد الصرف، وبتعلقه على صدور قرارات منها، ووعدت بإصدار قرار من فترة يمكن حوالى ٦ أشهر، ولا حاجة، وما صدرش القرار .

رئيس الوزراء : هو فيما أعلم أن وزارة الخزانة مالهاش دعوة بالموضوع، إنما فيما يختص بالحوافز حيسمح للشركات انها تضع نظام الحوافز اللى تراه أمثل بالنسبة لنوع العمل بتاعها، وتقر هذه الحوافز المؤسسة فى حدود إطار يجب إننا نرسمه؛ بحيث ما نبصش نلاقى حوافز بتصرف وإنتاج ما بيزيدش، يعنى لابد اننا حنربط الحوافز فى صورها المختلفة بالإنتاج، ويبقى لدى الشركة حصيلة معينة تقررها الجمعية العمومية فى آخر السنة، ويسمح بالصرف منها فى خلال العام عند زيادة تحقيق الأهداف، أو صرف مكافآت تشجيعية للعاملين .

السيد محمود راشد التونسى : تالت حاجة يا افندم هو تقييم مستوى الشركات فى شركات الخدمات، نجد أن شركات الخدمات ما بيشترطش قبل رأس المال ويتحقق حجم عملها يبقى كبير، وهذا المبلغ أو رأس المال البسيط بيكون عائق فى تقييم مستوى هذه الشركات، فى الوقت اللى بعض هذه الشركات بيكون لها احتياطيات أو رأس المال أو أضعاف رأس المال ولها حجم عمالة أضعاف رأس المال، وبالرغم من هذا فصغر المبلغ بتاع رأس المال بيحد من تقييم هذه الشركة، أو بينزل مستوى تقييم الشركة؛ لأن رأس المال أحد عوامل تقييم الشركات .

رئيس الوزراء : الأخ بيقصد نظام التقسيط، ودا موضوع دراسة بقى بنحاول اننا نتخلص من عيوبه اللى أدت إلى زيادة العمالة فى بعض الشركات علشان زيادة النقد، برضه بيدرس .

السيد محمود راشد التونسى : القرار يا افندم المادة ٦٧ من القرار الجمهورى ٣٣٠٩ اشترطت فى بعض الجزاءات التأديبية أن يحال بعض المواضيع ويجب أن يحال فى وقت معين على المحاكم التأديبية، مافيش محاكم تأديبية فى المحافظات، وبالتالى برضه دى معوق من ان احنا بنكتب إلى المحاكم التأديبية فى القاهرة، ثم ترد المكاتبات مرة أخرى ولم تنشأ بعد، من فضلكم استوضح الرأى فى هذا الموضوع .

رئيس الوزراء : بالنسبة للمحاكم التأديبية التى أشير إليها فى اللائحة سيراعى أن هناك قانون معروض على اللجنة التشريعية حالياً يبين تنظيم هذه المحاكمة، ويسمح بأن يقام فى مكان العمل، إما يرأسها مستشار من مجلس الدولة أو فى بعض الأحوال مستشار من وزارة العدل، فى هذه الحالة لن تكون هناك مشكلة .

السيد محمود كمال : سيادة الرئيس.. النقطة التى كنت أريد أن أتحدث فيها تعرضتم سيادتكم لها، وهى موضوع الميزانية النقدية الحقيقية، أن كل وحدة إنتاجية تعانى من قلة العملات الأجنبية، وهذه الحقيقة كلنا مسلمين بها. واللى بيحصل ان الشركة تأتى عند وضع الميزانية التقديرية تضع فى الاعتبار أنها ستحصل على حصة نقدية معينة، وعند التنفيذ تجابه بأخذ ثلث الحصة أقل، وهذا يؤثر على الإنتاج وبالتالى على مقدار الأهداف التى حققتها الشركة. الموضوع عامة يتعرض لموضوع توزيع العملات الأجنبية وتخصيص حصة لكل شركة معينة ومطابقة للواقع .

الميزانية النقدية فى الأول كانت تسير على سنة ميلادية، وبعدين ربما كانت لا تتمشى على سنة ميلادية كانت أقرب إلى الواقع؛ لأن العملات الأجنبية معظمها آت من الحاصلات التقليدية وهى القطن والأرز والبصل، ويظهر محصولهم فى أكتوبر ونوفمبر يكون على أساس ربما أكثر واقعى ويظهر التعاقدات التى تمت، وعليه يمكن تحديد العملات الأجنبية التى تحصل عليها ويمكن ربط الميزانية النقدية بها، فإذا كانت الميزانية تكون على سنة ميلادية فسيكون ربما أوقع فى التقدير، وبالتالى تكون ميزانية الشركات طبقاً للسنة المالية أيضاً؛ لأنه فى هذه الأحوال يمكن تحديدها على ضوء ما تحصله كل

شركة من الحصة الأجنبية الحرة، ويمكن تحديد الإنتاج ومقدار الأرباح التى ستعود للخزانة وميزانية الأعمال... إلخ .

الرئيس : أنا غير متصور أبداً أن السبب هو سنة ميلادية أو سنة مالية أبداً. السبب أكبر من كده بكثير؛ السبب أننا علينا التزامات وتوسعنا إلى حد ما أكثر من قدرتنا، هذا هو السبب.. نقوله بوضوح.. العملية ليست هى عملية القطن والأرز والبصل والقطن، احنا عارفين حيجبيوا أد إيه، وقنال السويس حتجيب قد إيه .

عملية معروفة والاختلاف فى التقدير قد يكون اختلاف بسيط، ولكن الحقيقة يجب أن تعمل الميزانية النقدية على أساس واقعى. وأنا أقول إننا كنا نعمل الميزانية النقدية قبل كده على أساس عجز إذا كنا حنعمل الميزانية النقدية على أساس عجز..يبقى لازم حييجى عجز، الآخر العجز فى النهاية حيبان طبعاً فى سلعة ضرورية ولا نستطيع أن نعمل عجز فى الزيت أو فى الدقيق... إلخ .

وإذا عملنا ميزانية نقدية واقعية وجهزناها بدرى قبل السنة المالية ممكن نتلافى كل المشاكل الموجودة، ليست العملية سنة ميلادية أو تقديرية أو تصدير القطن أو الأرز أو البصل .

السيد محمود كمال : فى عدة مواقع ان الميزانية النقدية خططت مرات عدة نتيجة هذه التقديرات؛ لأنه يحدث أن يكون تقدير محصول القطن مثلاً انه يجيب ٩٠ مليون جنيه أو ١٠٠ مليون جنيه، وبعدين تحصل آفة أو ظروف، وبالتالى تجعل هذا العائد - حصل مرة واحدة سنة ١٩٦١ - وبالذات احنا من البلاد ذات الموارد الثابتة بالنسبة لمحصولاتنا الزراعية، غير البلاد الأخرى. مش معقول بعد ما عملناها سنة مالية حنرجع تانى نفس المشكلة، مش هى دى المشكلة.. المشكلة أكبر من ذلك بكثير .

الرئيس : أجهزة الرقابة والإحصاء والتخطيط اتكلمنا عليها، والمرونة للشركات لتعديل هيكلها اتكلمنا عنها، يبقى فاضل ضرورة تحديد مرتبات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة. أنا مش فاهم لم تحدد منذ سنة ١٩٦٢، لماذا؟

رئيس الوزراء : طلبنا من الوزارات أنها تراجع الحالات المتأخرة، ودلوقت يأتى إلينا باستمرار بيانات ونحددها، قطعاً ان واحد لا يعرف مرتبه من سنة ١٩٦٢ لا أعرف كيف يشتغل.. إزاى؟ احنا نرجو المؤسسات والوزارات تهتم بهذا الموضوع وتحدد المرتبات .

السيد محمود كمال : فى ختام الكلمة نرجو من سيادتكم ما قيل فى هذه الندوة يسجل فى مضبطة ويوزع على الأعضاء .

الرئيس : أظن حينشر فى الصحف .

السيد رضوان حجازى : السيد الرئيس.. إن خير ما لمسناه فى هذا اللقاء لقاء زعيم الشعب ومعلم الشعب الأول مع قادة ورواد القطاع العام الذين وكل إليهم تحمل مسئوليات أكبر عبء وتحقيق أكبر دخل قومى للبلاد .

يسعدنى يا سيادة الرئيس.. وأتقدم إليكم بالشكر على روحكم الطيبة وتطبيق الديمقراطية السليمة، لقائكم وصحبكم الأخيار مع رواد القطاع العام يمثل لنا الشعور بالديمقراطية السليمة فشكراً لكم .

بعد ذلك أنتقل للأسئلة التى أردت.. سؤال واحد :

فى الواقع يا سيدى الرئيس.. الموضوع الأول الخاص بتعدد جهات الرقابة.. صحيح غطينا فيه كثير بس أنا لى نقطة واحدة، سأضرب مثل لسيادتكم، ورغم ما قاسيته فيه بشىء من الطرافة. من مدة سنتين فوجئت وأنا فى مكتبى بشاويش يدخل على المكتب، وما كاد يدخل المكتب حتى استاذن فى الخروج ثانى.. خير يا شاويش.. أنا لو سمحت أنا قلت عنده مغص فخرج لغاية بره، وأنا اعتقدت أن المغص جاله هو، بعد ذلك غاب عشر دقائق ورجع ثانى، قلت له خير؟ قال: إننى مكلف من وكيل نيابة مصر القديمة بعمل محضر لك، إلا أننى وجدت الموقف غير ملائم فخرجت واستأذنت.. كان أسلوبه كويس. قال يكفى أن نجيب عنه مذكرة عملت خير، قال: إن مفتش مكتب العمل عمل محضر أنك تشغل نساء فى المدابغ، وهذا محظور قانوناً. قلت له إن مفتش مكتب العمل لم أره، وعلى كل اتفضل، رحت أمليه مذكرة مسببة انتهت فيها

برجاء حضرة وكيل النيابة بعدم رفع الدعوى، وقلت إن النساء أتوا إلى شركات القطاع العام من القطاع الخاص بأموالها وعمالها، فما ذنبى أنا؟

رغم ذلك فوجئت بإعلان يقول أن رضوان حجازى يقوم بتشغيل نساء فى أعمال مخالفة قانوناً، من سوء حظى هذا الإعلان وقع فى يد الست بتاعتى ، والست بتاعتى معايا من ٢٧ سنة ومخلف منها رجالة، فإذا بها دخلت إلى: أنت إزاى تشغل نساء فى أعمال مخالفة قانوناً؟

الحقيقة أننى دهشت فإذا بى توجهت يوم المحاكمة إلى المحكمة وجلست فى حجرة القاضى ساعة ونصف ساعة ثم طلبت نظر القضية، وقلت: يا سيادة القاضى هل يصح فى ظل نظام اشتراكى ونحافظ فيه على القيم الأخلاقية ترسل لى هذا الإعلان، وتسببت فى فشل حياتى الزوجية؟

قال: إنى آسف، قلت للسيد القاضى: أنا كل الذى أرجوه سيادتك لا تفصل؛ لأنك لو أصدرت قراراً يفصل هؤلاء النسوة وأنا رجل اشتراكى بطبيعتى ومنبعث من القيادة الاشتراكية ولن أفصلهم، فأجل القضية، وقلت أين كان مكتب العمل حين كان القطاع الخاص.. لماذا لم يحرك الدعوى؟

استجاب لرجائى ثم طلبنى وقال: هل أنت قانونى، قلت نعم، قال: أحب أفهمك أن الجريمة مستمرة، قلت: ولو. يعنى أنا كل يوم عرضة لعمل مخالفة لى، وفعلاً كان عادل فأصدر حكم بتغريمى ٢٥ قرشاً عن كل سيدة، وجاء الحكم ونفذ، ورغم ذلك لم أفصلهم وأعرف أن الجريمة مستمرة، ظللت من وقتها أكتب مذكرات لوزارة العمل ومنتب العمل ووزارتى، حضرات السادة أعضاء مجلس الأمة، والقيادة الجماعية والاتحاد الاشتراكى كانوا يؤازروننى فى موقفى، وأخيرا وصلنى هذا الخطاب أول أمر مع بطاقتكم الكريمة لدعوتى لهذا الاجتماع.

الجواب يقول أنهم سلموا بطلبى وقالوا: يجوز لك تشغيلهم ولا يوجد حظر قانونى، وأشرت على الجواب أشكر العدالة التى استجابت إلى طلبى، وأنا أطلب رد اعتبار والغرامات التى دفعت عن الشركة عن جريمة غير صحيحة. هؤلاء النسوة يشتغلن فى قسم الصوف يعطونى إنتاج رائع، وآخذ منهن ١٢٥٠٠٠ ألف

جنيه مصرى فى السنة نظير أجور تساوى ٢,٥% انتاج العرضى، هذا أول شيء تعيبه على الرقابة، وأمانة العرض تقتضى أن مكاتب العمل بدأت تخفف من حملاتها الآن .

الرئيس : هل أخذت رد الاعتبار فى البيت ولا لسه؟ الحقيقة أنه توجد لدنيا قوانين لا زالت لم تتغير، وأنا قلت: إننا نريد إعادة النظر فى القوانين واللوائح الموجودة ونعدل فيها، ابتداء العمل بهذا الشكل بالنسبة لقانون العقوبات وباقى القوانين كلها يعاد النظر فيها .

السيد رضوان حجازى : النقطة الثانية الشكاوى المجهولة.. أهيب بسيادتكم وبجميع المسئولين ألا يعيرا هذه الشكاوى أى التفات إلا إذا كان موقعاً عليها؛ لأن هذه الشكاوى مصدرها السلبية والمنحرفين الذين يسيئون لمن يتحملون المسئولية وينطلقون فى أعمالهم. ولقد أمضيت فى خدمة الحكومة ٢١ سنة، وفى القطاع العام ٣سنوات وأنا فخور بنفسى والحمد لله، عمرى ما تقدمت فى شكوى، من أكتوبر للآن كذا جهة رقابة يحققوا، وأنا واثق أنها مافيش فيها حاجة، قولوا سافرت إسكندرية فى الصيف مرتين ثلاثة صحيح سافرت، رحت بعت الصوف لشركة "ستيا" اللى كان راكد عندى مخزون سلعى، وتمكنت أن آتى بشيك مقدما قيمته ٥٠ ألف جنيه لأجل أن أوفر السيولة الحالية للشركة .

تلاقيت مع زملائى فى شركة النصر بالإسكندرية علشان إدارة الجهات التى تورد لها الجلود، وكل لقاء مع زملائى تحرر محضر بتلاقينا، وأنا فخور وشركة النصر بالإسكندرية وأصبح توريد الجلود كله قاصر على القطاع العام الذى مثل إنتاجه ٢٠% من القطاع الخاص .

وبتمر الجلود على ١٣ مرحلة من مراحل التحليل النظرى والكيماوى، وأنا فخور بهذا أننى أؤدى خدمة جليلة بعد أن اكتسبت هذه فى هذا العمل، ويقوم يجيلى المحقق يقول: ولو أن هذه السفريات تمت لصالح الشركة إلا أنه قصد بها الترويح عن النفس.. دا كلام يتقال يا افندم؟

إزاى تمت لصالح الشركة.. أبعد أن استحق الشكر قصد بها الترويح عن النفس إزاى السيارة بتاعة الشركة بويك ٥٢ سواقها راجل ظريف لقيتها تكلف

الشركة ٩٠ جنيه، تنفيذاً لتعليمات السيد رئيس الوزراء جرشت السيارة؛ لأنى اشتراكى بطبيعتى من القاعدة الشعبية، وبأمر رئيس مجلس إدارة المؤسسة صرفت ٢٠ جنيه بدل انتقال يقوم يقولوا استباح لنفسه صرف المال العام بدون وجه حق. دا كلام يا افندم يتقال؟

كل اللى أنا أرجوه المحافظة على القيم الأخلاقية والإنسانية فى مرحلة التحول الاشتراكى. أنا راجل تعبت وبأدى عملى بنزاهة يساء إلى بهذه التعبيرات! وأنا شاكر لسيادتكم .

أنا كنت لميت ورقى يوم الخميس وبغادر المكتب إلى منزلى، وفوجئت بدعوة السيد رئيس الوزراء الكريمة، وهذا الخطاب الذى عرضته على سيادتك .

هل بعد المجهود... أنا باشتغل برأسمال ٥٤ ألف جنيه، أنا بدوره ٧ دورات فى السنة، يحقق إنتاج مليون و ٣٠ ألف جنيه، الله يجيب أرباح صافية ودول... اللى أنا بحب أطلبه من الشركات التى تمول بتسهيلات ائتمانية وبتدفع فوائد للبنوك، ودى سبق ناقشناها فى الأول. المقصود إنى باتكلف ٧ الآف جنيه تنشال من الربح الصافى ولا أحاسب عليها، أتحاسب على الربح الإجمالى علشان حماية للعاملين دى بتاخد من تعب العمال اللى بيشتغلوا فى كيماويات وفى جير تستهلك قواهم البدنية؛ هذا بالنسبة لاعتماد الميزانيات .

النقطة الأخيرة؛ أنا ميزانى معلق فى الفضاء وسمعت الآن بيقولوا.. المرتبات أنا باخد ١٢٤ جنيه فرق مرتبى الحقيقى من السلفة ١٤,٥جنيه أواجه بها المصاريف الوظيفية بدل تمثيل الوظيفة، ٥٨,٥ جنيه شهرياً محروم منهم، منذ تعيينى حتى الآن باشتغل فى ظل قرار مؤقت صدر من نائب رئيس الوزراء السابق للصناعة، مرتبى كله ١٢٤ جنيه – بيقولوا: بتقاضى ١٨٠ جنيه بأثر رجعى – لم يحدث.. كل مرتبى بدل تمثيلى ١٢٤ جنيه. أنا معتمد ليه فى الميزانية ٨٠٠ جنيه بدل استقبال؟ أقولها علناً لم أصرف مليماً واحداً، أعضاء مجلس الإدارة يطلبوا منى صرف حاجات أقول لهم مصرفش خدوا من جيبى، لكى أحافظ على سمعتى، هل بعد هذا كله شكوى مجهولة بتخلينى أوضع تحت الرقابة ثلاثة أشهر؟ بعد استئذان سيادتك أنتقل للموضوع الثالث اللى أقصده من

اعتماد الميزانية.. أقول الميزانية لكن الآن الجهاز المركزى وضع نظام دقيق ورقابة دقيقة، وهم الآن مشرفون على الميزانيات وإلى آخر أكتوبر السنة المالية ثلاثة أشهر يعتمدها الجهاز المركزى. وأنا شايف السادة الوزراء - كان الله فى عونهم فى المسئوليات الملقاة عليهم - وتتحلل من الجمعيات العمومية لأننا بنبص فى ميزانية ٦٥-٦٦ لغاية الآن لم تعرض على الجمعية العمومية، ورغم أننا جهزنا ميزانية نصف سنوية لسنة ٦٦-٦٧ وميزانية تقديرية؛ فأنا أقول تخفيفاً على السادة الوزراء أن الجمعيات العمومية اللى رئيس مجلس إدارة المؤسسة يعتمد الميزانية بعد تقارير وملاحظات الجهاز المركزى التى هى تصل إلى الشركات ويكفى ثلاثة أشهر بعد السنة المالية فى آخر أكتوبر؛ هذا كل ما أريد أن أقوله.

رئيس الوزراء : بالنسبة للجمعيات العمومية استقر الرأى على أنه يجوز فى حالة ما إذا كان الوزير وقته لا يسمح، يجوز أن يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة المؤسسة. الميزانيات، هذا العام تأخرت فعلاً إنما السبب أساساً كان أننا ندرس خطة الإنجاز وفى الوقت نفسه كان فيه مناقشة تدور حول الميزانيات وتوزيع الأرباح، إنما لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المتحدة الحق فى رئاسة الجمعية العمومية بترخيص من السيد الوزير .

الرئيس : أعتقد ان احنا أتكلمنا فى المواضيع الأساسية وحتى دخلنا مواضيع فرعية.. كل اللى أرجوه بعد هذا الاجتماع ان احنا ننطلق فى عملنا انطلاق كامل، ويقوم بالدور الذى حدده له المجتمع ويعمل على أساس أنه يحقق آمال الشعب. واحنا بنتكلم عن الاشتراكية، ولن نستطيع أن نحققها ولن نستطيع أن نذيب الفوراق بين الطبقات إلا إذا أزدنا الإنتاج، وزيادة الإنتاج عايزه عمل مستمر وعمل مضنى، وأنتم فى مواقعكم فعلاً فى مواقع القيادة بالنسبة لهذا العمل .

وأرجو من الله أن يوفقنا جميعاً والسلام عليكم.

١٩٦٧/٣/٢٧

كلمة الرئيس جمال عبدالناصر

فى حفل عشاء تكريماً
للرئيس الموريتانى مختار ولد داده

■ **الصديق العزيز الرئيس مختار ولد داده :**

يسعدنى كل السعادة أن أرحب بكم هنا فى القاهرة، فى أول زيارة رسمية تقومون بها إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومع أن القاهرة قد سعدت بكم من قبل فلقد كان ذلك خلال مؤتمرات ذات طابع عالمى واسع فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية، أو ضمن جهود الدول غير المنحازة؛ من أجل صيانة السلام فى عالمنا، وصيانته على العدل، لكنها المرة الأولى - أيها الصديق العزيز - التى يتاح فيها للشعب العربى فى مصر أن يستقبلكم فى زيارة رسمية لبلاده كرئيس لدولة موريتانيا الإسلامية وكقائد ممتاز لنضال شعبها الحر، المحب للسلام والعامل من أجل التقدم. وفى الحقيقة - أيها الصديق - فإن الشعب العربى فى مصر قد تابع منذ زمان طويل، باهتمام وبتقدير، ذلك الدور الهام الذى قام به شعب موريتانيا؛ وفضلاً عن صلات تاريخية وإسلامية عريقة ووثيقة جمعت ما بين الأمة العربية فى المشرق، وما بين الأرض التى وصل إليها نور الإسلام في المغرب، وهى صلات أنتجت طاقات حضارية هائلة وحققت تجانساً فكرياً له آثاره البعيدة المدى، فضلاً عن ذلك كله فإن البعوث الموريتانية إلى الأزهر الشريف - وقد كانت من أكبر البعوث الإسلامية إليه فى التاريخ القريب - صنعت خط اتصال مباشر ما بين التيارات المؤثرة على اتجاه التطور فى البلدين .

وإن الدور الذى قام به شعب موريتانيا سوف يبقى دائماً علامة بارزة فى أوضاع القارة الإفريقية وفى نضالها؛ ذلك أن شعب موريتانيا استطاع أن يكون جسراً مادياً وحضارياً يربط بين الشمال الإفريقى وما بين قلب القارة الإفريقية؛ عبر الصحراء الكبرى التى تصورها الاستعمار عازلاً، فإذا هى تتحول إلى رباط يصل ولا يفصل .

إن هذا الدور البناء لموريتانيا مازال مستمراً، وسجل الحوادث فى إفريقيا يعطى لشعب موريتانيا صفحة مشرقة. إن شعب موريتانيا تحت قيادتكم الحكيمة شارك إيجابياً فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وفى دعمها، وفى الحرص عليها، بالوعى الذى يضع فى اعتباره دائماً حقائق التطور فى إفريقيا، ثم استطاع هذا الشعب بعد ذلك أن يتبنى بصلابته كل المواقف النضالية للشعوب الإفريقية، واستطاع بجدارة أن يضع نفسه ضمن الطلائع المتحررة فى القارة، والقادرة على اتخاذ موقف المقاومة الشجاعة ضد الاستعمار والاستغلال، وليس ذلك هو الإخلاص لقضية الحرية وحدها، ولكنه أيضاً الإخلاص لرسالة الإسلام .

إن رسالة الإسلام دعوة قدسية إلى الحرية؛ نزلت تطلب إلى البشر فى كل مكان وزمان أن يرفضوا استغلال شعب لشعب، واستغلال طبقة لطبقة، واستغلال إنسان لإنسان، وتنادى بمساواة بين الناس فى العدل، وذلك معناه - بغير لبس وبغير شك - أن رسالة الإسلام بالطبيعة معادية للاستعمار، وأن رسالة الإسلام بالطبيعة معادية للامتيازات الإقطاعية، وأن رسالة الإسلام بالطبيعة معادية للاستغلال الرأسمالى .

أيها الصديق العزيز :

إن الأمة العربية تعتز بتراثها الإسلامى، وتعتبره من أعظم مصادر طاقتها النضالية، وهى فى تطلعها إلى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الإسلام على أنها قيد يشد إلى الماضى، وهى ترى أن روح الإسلام حافز يدفع إلى اقتحام المستقبل، على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية .

وفوق ذلك فهى لا ترى أى تعارض بين قوميتها العربية المحددة، وبين تضامنها القلبى والأخوى مع الأمم الإسلامية؛ أى أن الأمة العربية بقواها الثورية التقدمية لا ترى فى الإسلام عائقاً عن التطور بل تراه بحق وإيمان دافعاً إلى هذا التطور، كما أن الأمة العربية بقواها الثورية والتقدمية لا ترى فى القومية العربية عازلاً عن تضامن الأمم الإسلامية، بقدر ما ترى أن مواقع النضال من أجل الحرية السياسية والاجتماعية فى كل القارات تعزز بعضها بعضاً وتؤازرها وتدعمها .

وإنه ليسعدنا أن نسجل أن شعب موريتانيا أثبت فى مواقف عديدة أنه يشارك معنا فى هذه النظرة؛ فلقد استوعب بفهم صادق وبوعى عميق حقائق قضية العرب الأولى فى فلسطين، واتخذ إلى جانب الأمة العربية وتأييداً لها موقفاً واضحاً لا مواربة فيه .

أيها الأصدقاء الأعزاء :

إننى أدعوكم إلى الوقوف معى تحية لضيفنا العزيز الرئيس المختار ولد داده، وللسيدة الفاضلة قرينته، وتحية لشعب موريتانيا العظيم وتحية للأخوة الإسلامية الحقة فى النضال من أجل الحرية السياسية والاجتماعية، وتحية لكل آمالنا وآمال غيرنا من الشعوب فى سلام قائم على العدل.